



جامعة اليرموك

كلية الآداب

علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

رسالة ماجستير

دراسة تقييمية للنتائج العلاجية

الجريمة النسوية في المجتمع الأردني

Feminist Crime in Jordanian Society

إعداد الطالبة

تهاني ناصر مقدادي

إشراف

أ.د. عبد العزيز الخزاعلة

حقل التخصص/علم الاجتماع

٢٠١٦_٢٠١٧ م

قرار لجنة المناقشة
"الجريمة النسوية في الاردن"
(دراسة تقييمية للنتائج العلاجية)
إعداد الطالبة

تهاني ناصر المقدادي

بكالوريوس علم اجتماع، جامعة اليرموك ٢٠١١م
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب
في تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

أ.د. عبد العزيز خزاينة مشرفاً

أستاذ في علم الاجتماع السياسي، جامعة اليرموك

أ.د. فهمي الغزوي عضواً

جامعة اليرموك

د. عبد الله قازان عضواً

جامعة اليرموك

تاريخ مناقشة الرسالة

٢٠١٧/٥/٩م

الإهداء

أهدي هذا العمل الى :

إلى زوجي الذي كان له الأثر الكبير في تشجيعي

على إنجاز هذا العمل ومواصلة المسيرة التعليمية

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى أمي الغالية

إلى كل من شجعني على اتمام هذا العمل .

الشكر والتقدير

أتوجه بوافر الشكر والامتنان بشكل خاص للأستاذ الدكتور "عبد العزيز الخزاملة" لتفضله بقبول الإشراف على رسالتي، وعلى ما بذله من جهد ووقت لتوجيهي، فقد كان خير ناصح وموجه، فله مني كل التقدير والعرفان.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة، الذين تحملوا مشقة قراءة هذا العمل المتواضع، ومراجعتهم وتصويبه. ولا أنسى الهيئة التدريسية والإدارية في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في جامعة اليرموك، لهم مني كل الشكر والتقدير والاحترام، ولكل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وأمانني على إتمامه .

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	لجنة المناقشة
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	فهرس المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	الملخص باللغة العربية
١	الفصل الأول مدخل إلى الدراسة
٢	مقدمة
٣	مشكلة الدراسة
٤	تساؤلات الدراسة
٤	أهمية الدراسة
٥	أهداف الدراسة
٦	الفصل الثاني: مدخل نظري
٧	أولاً: الجريمة النسوية تاريخياً
٩	ثانياً: العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة
١٧	ثالثاً: أنماط وأنواع الجرائم المرتكبة من قبل النساء
١٩	رابعاً: أثار الجريمة في النسوية
٢٤	خامساً: الجريمة النسوية في المجتمع الأردني
٢٦	سادساً: المؤسسات المسؤولة عن إصلاح وتأهيل المرأة في الأردن
٢٩	سابعاً: القانون الأردني ومحاربه للجريمه
٣١	ثامناً: الزيادة السكانية وعلاقتها بالجريمة
٣٤	تاسعاً: تفسيرات النظرية النسوية للجريمة
٣٨	الدراسات السابقة
٣٨	أولاً: الدراسات العربية
٤٦	ثانياً: الدراسات الأجنبية

٥٠	مبّرات الدراسة
٥٢	المفاهيم الإجرائية
	الفصل الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
٥٤	أولاً: منهج الدراسة
٥٤	ثانياً: مجتمع الدراسة
٥٤	ثالثاً: عينة الدراسة
٥٤	رابعاً: مصادر جمع البيانات
٥٥	خامساً: أداة الدراسة
٥٦	سادساً: صدق الأداة
٥٧	سابعاً: ثبات أداة الدراسة
٥٧	ثامناً: تصنيف المقياس
٥٧	تاسعاً: المعالجة الإحصائية
٥٨	عاشراً: تحليل البيانات الأولية ومناقشتها (خصائص العينة)
	الفصل الرابع: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها
٧٦	أولاً: الإجابة على سؤال حجم الجريمة النسوية في المجتمع الأردني
٧٦	ثانياً: أنماط الجرائم المرتكبة من النساء
٧٨	ثالثاً: الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة
٨١	رابعاً: المناطق التي تكثرت بها جرائم النساء
٨٢	خامساً: الآثار المترتبة على جرائم النساء
٨٧	الخاتمة والاستنتاجات
٩٢	التوصيات
٩٣	المراجع العربية
٩٥	المراجع الأجنبية
٩٦	الدوريات
٩٨	ملحق رقم (١) الإستبانة
١٠٢	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	أعداد النزيلات ما بين عام ٢٠١٢ - ٢٠١٥	٢٧
2	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير مهنة النزيلة	٥٩
3	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير العمر	٦٠
4	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للنزيلة	٦١
5	توزيع مجتمع المستفيدين تبعاً لمتغير المستوى التعليمي للوالدين والزوج	٦٢
6	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية	٦٣
7	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية للوالدين	٦٤
8	توزيع مجتمع المستفيدين تبعاً لمتغير الدخل الشهري للزوج	٦٥
9	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير دخل الشهري للوالدين	٦٦
10	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً مكان الإقامة	٦٧
11	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد أسرة الوالد	٦٨
12	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد أسرة النزيلة	٦٩
13	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للسؤال: هل تتلقى الأسرة أي مساعدات من الجمعيات الخيرية او صندوق المعونة الوطنية	٧٠
14	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لعلاقة النزيلة مع الزوج والوالدين	٧١
15	متغير دخول النزيلة الى السجن	٧١
16	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لدخول النزيلة السجن	٧٢
17	توزيع مجتمع تبعاً لدخول بعض الاشخاص من عائلتها وأقاربها إلى السجن	٧٢
18	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير قيمة الإيجار الشهري للبيت	٧٣
19	توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المحافظة	٧٣
20	مهنة الزوج	٧٤
21	مهنة الأب	٧٥
22	مهنة الأم الحالية	٧٥

٧٦	نمط الجريمة	23
٧٨	المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات اسباب ودوافع ارتكاب المرأة للجريمة	24
٨٣	المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات الآثار المترتبة على الجريمة النسوية	25
٨٥	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات مجتمع الدراسة (ن=١٦٥)	26
٧٦	الوسط الحسابي لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة تبعا لمتغير المستوى التعليمي للنزيلة (ن=١٦٥)	27

المخلص

تناولت الدراسة المجالات المتعلقة بجرائم النساء في المجتمع الأردني من خلال مسح ميداني شامل لمجتمع الدراسة، من النزيلات في مركز اصلاح وتأهيل الجويده للنساء على اختلاف صفاتهن الشخصية والديمغرافية، لإستطلاع آرائهن حول مجالات الدراسة بوهدفتم هذه الدراسة الى التعرف على حجم الجريمة النسوية في المجتمع الأردني ، والتعرف على الدوافع والأسباب وانماط الجريمة المرتكبة من قبل النساء، والتعرف على أهم المناطق التي تكثر فيها جرائم النساء من حضر و ريف وبادية ، واخيراً التعرف على الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة .

وتم تصميم إستبانة تكونت من أسئلة متنوعة وشاملة لتغطية جميع مجالات الدراسة ، وتم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة ، وقد تم الإعتماد على المسح الشامل لجميع النزيلات البالغ عددهن (١٦٥) نزيلة باعتبارها الفئة المستهدفة للدراسة.

وأظهرت النتائج أن حجم الجريمة النسوية في تزايد مستمر في المجتمع الإردني ، ومن خلال إستطلاع آرائهن حول الأسباب والدوافع التي تدفعهن إلى ارتكاب الجرائم جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (٢٠١٥) وكانت متمثلة بالآزمات النفسية التي تمر بها النزيلة ،والإقتصادية والتنشئة الأسرية الخاطئة ،أما آثار الجرائم جاء بدرجة مرتفعة (٢٠١٧)، والمتمثلة بشعور النزيلة بالظلم من المجتمع الذي تعيش فيه ،والاشخاص المقربين منها. ونمط الجرائم الأكثر إنتشاراً هي تجارة المخدرات ،السرقه ،النصب والإحتيال تليها الجرائم الأخلاقية ،أما أماكن إرتفاع الجريمة فكان بالمدينة بدرجة كبيرة و انخفاضها بالبوادي والأرياف . وبناء على نتائج الدراسة وضعت مجموعة من التوصيات .

الفصل الأول

مدخل إلى الدراسة

- مقدمة
- أهمية الدراسة
- مشكلة الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- أهداف الدراسة

مقدمة

تعد الجريمة ظاهرة إجتماعية لآزمت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وعانت منها الإنسانية على مر الزمان ، وأثرها السلبي يصيب المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء في كيانها ووجودها فالجريمة ظاهرة في أي مجتمع تتصل ببنائه وطبيعته ، ولهذا فهي جزء من وظائفه تستمر وتتطور مثلما تتطور الحياة الإجتماعية . "طالب، ١٤٢٣".

إستخدم الإنسان طرق وأساليب متعددة لمحاربتها ومنع وقوعها والوقاية منها ، إلا أنه لم ينجح في ذلك ، فالجريمة موجودة ما وجد الإنسان ، وهو بطبعه يميل إلى القسوة والشر ، وعليه فالجريمة ستبقى للأبد ما دام الخير والشر موجودان .

وقد شهد العالم في العصر الحديث تطوراً هائلاً في التقدم والرقي بالمجتمعات إلى قمة الحضارة ، مما جعل الحياة الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية أكثر تعقيداً فتعددت مظاهر إرتكاب الجريمة ، وتعددت طرق التفنن في أساليبها ولتخاذها أشكالاً تتماشى مع البنى الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية .

ونتيجة هذا التطور والرقي دخلت المرأة ميادين الحياة جميعها ، فأصبحت منافسة وشريكة للرجل في كل الميادين ، حتى في ميدان الجريمة فأصبحت تشاركه وتنافس فيه . وأصبحت ترتكب جرائم شبيهة بتلك التي يرتكبها الرجل .

فأصبحت تتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الرجل من تعليم ،التوظيف في جميع المجالات وفي جميع القطاعات ، فالمرأة إقتحمت عالم الجريمة وآحمت الرجل في عده جرائم بعد أن كانت حكرأ له كالتهريب وتجارة المخدرات . حيث لوحظ في الآونة الأخيرة تزايد ملحوظ ومستمر في إرتكاب المرأة للجريمة . وهذا ما أكدته التقارير الرسمية الصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة .

وتعددت العوامل التي تتسبب بارتكاب المرأة للجريمة فمنها ما هو إجتماعي ومنها الإقتصادي ومنها الثقافي .

وتختلف جرائم النساء باختلاف الأسباب التي تؤدي إليها، وتميزت المرأة بارتكابها للجرائم الأخلاقية ،جريمة الإجهاض وتتم معظم جرائمها بالخفية و، لا تصل إلى الجهات الرسمية في معظمها .

مشكلة الدراسة

تتمحور بأنها تتعلق بقضية إجتماعية هامة ، وأصبحت ظاهرة ملموسة بالمجتمع الأردني فجرائم النساء في تزايد مستمر، نظراً للظروف التي تحيط بالمرأة والتطورات التي حصلت في الآونة الاخيرة بما فيها التطورات التكنولوجية بمختلف أنواعها والتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي حصلت في الآونة الاخيرة، وغيرها من الظروف ساعدت بروز هذه المشكلة بشكل واضح وملحوس ، كما تحتل دراسة الجريمة أهمية عالية من علماء الإجتماع والإنثربولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام ، وهي في الوقت ذاته تحظى بإهتمام متزايد من قبل الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، والتي تعمل على تطوير مجتمعها إقتصادياً واجتماعياً ، فلا بد من الإشارة إلى هذه المشكلة.

وتثير هذه المشكلة عدد من الاسئلة أهمها :

١: ما هو حجم مشكلة الجريمة لنسوية في المجتمع الأردني ؟

٢: ما هي أنماط الجريمة المرتكبة من قبل النساء ؟

٣: ماهي الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ؟

٤: ماهي المناطق التي يكثر فيها الجرائم ؟

٥: ماهي الآثار المترتبة على الجريمة النسوية ؟

أهمية الدراسة .

أ_ الأهمية التطبيقية

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول قضية إجتماعية هامة تتعلق بالمرأة وبتالي بالأسرة لتعم المجمع بأكمله كما أن موضوع الجريمة النسوية لم ينل حظاً وافرأ من الدراسات برغم من التزايد المستمر بجريمة النسوية .

حيث أن معظم الدراسات ركزت على الجرائم المرتكبة من قبل الرجال، وتم الإشارة إلى جرائم النساء بدراسات قليلة جداً وهذه الدراسات لم تغطي موضوع الجريمة النسوية وهيه دراسات قليلة جداً ، ولم تنل الحظ الوافر ولم تعطى حقها الكافي من قبل الدارسين مع أنها قضية في غاية الأهمية .

ب_ الأهمية النظرية

ترتبط هذه الدراسة بميدان أساسي من ميادين علم الاجتماع المرأة الذي يهتم بقضايا وشؤون المرأة بمختلف الميادين .

كما ستمثل هذه الدراسة إضافة إلى الدراسات القليلة في مجال علم إجتماع الجريمة ، حيث ما يزال هذا الحقل يمثل حقلاً معرفياً شبه مجهول على صعيد المجتمعات العربية عامة والمجتمع الأردني خاصة

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١: التعرف على حجم الجريمة النسوية في المجتمع الأردني .

٢: التعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء .

٣: التعرف على الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة .

٤: التعرف على المناطق التي يكثر فيها جرائم النساء " حضرية، ريفية ، بدوية "

٥: التعرف على الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة .

الفصل الثاني

المدخل النظري

- أولاً : الجريمة النسوية تاريخياً
- ثانياً : العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة
- ثالثاً : أنماط وأنواع الجرائم المرتكبة من قبل النساء
- رابعاً : آثار الجريمة النسوية
- خامساً : الجريمة النسوية في المجتمع الأردني
- سادساً : المؤسسات المسؤولة عن إصلاح وتأهيل المرأة في الأردن
- سابعاً : القانون الأردني ومحاكمة للجريمة
- ثامناً : الزيادة السكانية وعلاقتها بالجريمة
- تاسعاً : تفسيرات النظرية النسوية للجريمة
- الدراسات السابقة
- المفاهيم الإجرائية

أولاً : الجريمة النسوية تاريخياً

تعتبر الجريمة من الظواهر الإجتماعية الغير مرغوب فيها، والتي رافقت المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور وعانت منها الإنسانية على مر الزمن .
فهي مرتبطة بالإنسان أي ما دام الإنسان موجود فهناك جرائم، فهي لا ترتبط بفترة زمنية معينة، ولا قوم معين بل هي موجودة على مر العصور والأزمان، وفي جميع الأقسام وتعبر عن جانب الشر لدى الإنسان .

وقد يكون المجرم رجلاً وقد تكون امرأة، لكن جريمة الرجل حظيت بالإهتمام أكبر من جريمة المرأة فجريمة المرأة كان لها النصيب الأقل من الإهتمام ، ويرجع ذلك إلى قلة مشاركة المرأة في الجريمة وتدني هذه النسبة.

ففي القرن السادس عشر كان ينظر للمرأة إذا أجمت أنه أمر متوقع منها لأنها في نظرهم حليفة للشيطان . "مجنوب ١٩٧٦ ص ٦".

وبدأ الإهتمام بجرائم النساء في القرن التاسع عشر بصدور كتابين للعالم الفرنسي "كاميا جزانيا" (camia gezanía) بعنوان المرأة المجرمة، والآخر للعالم البريطاني لومبروزو (lombroso) "المرأة المجرمة". (مجنوب ١٩٧٦ ، ص ١٤) .

وهذا إن الإهتمام بجرائم النساء إنطلق من الغرب، في محاولة من بعض العلماء تفسير الظاهرة الإجرامية لدى المرأة التي عرف عنها الرقة والحنان، ولكل عصر و زمن جرائمه المختلفة التي تميزه عن غيره من العصور .

وبدأالعالم يهتم بقضايا المرأة والتركيز عليها، وتنمية قدراتهم وإشراكها في عملية التنمية
سوا كانت تنمية إقتصادية أو سياسية أو بشرية وتعزيز مكانتها الإجتماعية .

وبداً ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الكبرى، بما في ذلك فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وكان في وقت مبكر حيث بدأت أنشطتها بإقامة مؤتمرات خاصة بالمرأة، وكان الهدف من هذه المؤتمرات القضاء على التمييز ضد المرأة، فعملت على مراقبة أوضاع المرأة ونشر حقوقها وتوعيتها بهذه الحقوق وذلك في العام ١٩٤٦ من خلال إنشاء لجنة مركز المرأة .

وفي الحديث عن مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في العالم ، وفق ما نصت عليه الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المدنية ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية . حيث ركزت القوانين الدولية على تحسين أوضاع المرأة وإعطائها كثير من حقوقها ونشرها على مستوى واسع .

حيث إعتمدت إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة في العالم عام ١٩٥٢ ، وإتفاقية جنسية المرأة عام ١٩٥٧ ، والرضا بالزواج وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج ، بعد أن كان عبث دون قيد أو تسجيل وكان ذلك في العام ١٩٦٢ ، وبعد ذلك عقدت العديد من المؤتمرات على المستوى الدولي والمحلي ، وكانت تهتم هذه المؤتمرات بشؤون المرأة إلى أن توصلت إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ومنحها حقوقها كاملة .

وكان ذلك عام ١٩٧٩ ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٨١ ، حيث طُبِحت المرأة أن تتمتع بحقوق ومزايا كالتي يتمتع بها الرجل ، وبذلك حصلت على حقوق لم تكن تحظى بها من قبل على جميع المجالات . " الساكت ٢٠٠٥ ص ٢٠_٢٥ " .

وعملت هذه الإتفاقية على نشر حقوق المرأة وتحسين أوضاعها ، ووضعها في قائمة الأولويات . وأصبح ذلك جزءاً من القانون الدولي ، حيث تناولت التمييز وعالجتة بعمق وشمولية ، وعملت الولايات المتحدة على تطبيق ذلك في دول الأطراف وفي جميع دول العالم . " غراييه ، ٢٠٠٦ " .

ومؤتمرين الذي شجع المرأة على الخروج من مجالهن التقليدي ومن مسؤوليات الأسرة ، وشؤون المنزل التي كانت دور المرأة وعملها الوحيد.

ونتيجة لهذا التطور الذي حصل في حياة المرأة دفعها ذلك إلى سوق العمل بشكل كبير ، ودخولها مناحي الحياة في جميع مجالاتها ، فقد أصبح للمرأة نجاحات وإنجازات سواء في التعليم و الصحة و السياسة والاقتصاد.

وكان لذلك سلبيات تذكر ومنها أصبحت المرأة مساوية للرجل وتقف معه بالجريمة ، فأصبحت ترتكب الجريمة بجميع أنواعها، ولا يخلو منها بلد أو دولة سوا متقدمة أو نامية ، وتدل التقارير الجنائية التي تصدرها الجهة المسؤولة في كل دولة عن ذلك على وجود هذه الجرائم المقترفة من قبل النساء.

ثانياً : العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة

لا يمكن إرجاع جريمة المرأة إلى دافع أو عامل معين ، فجريمتها كجريمة الرجل تعود وترجع إلى تفاعل مجموعة من العوامل والدوافع سواء كانت ذاتية مرتبطة بالمرأة نفسها ، أو خارجية متعلقة بالمحيط الاجتماعي والبيئة التي تعيش فيها المرأة ، فهي نتيجة تفاعل عدة عوامل ذاتية وخارجية. وأهم هذه العوامل هي :

١_العوامل الاجتماعية

فالوضع الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في دفع المرأة إلى ساحة الجريمة ارتكابها لها فهناك دراسات كثيرة تؤكد تقارب في نسبة إجرام المرأة وإجرام الرجل ، في البلدان التي تتمتع المرأة فيها بقدر كبير من الحرية والمساواة مع الرجل ، كذلك البلدان التي تتمتع المرأة فيها بقدر كبير من الحقوق والإمكانيات .

وتختلف نسبة إجرام المرأة تبعاً للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تمر بها الدولة ، فنراها تزداد في الدول الفقيرة والدول التي تمر بحرب داخلية لأن المرأة في هذه الظروف تزداد مسؤولياتها وتحمل معظم المسؤوليات التي كان يتحملها الرجل. "مجذوب، ١٩٧٦، ص ١٣".
والمؤسسات الإجتماعية تؤثر سلباً أو إيجاباً على الفرد فتدفع المرأة إلى الجريمة أو تشكل مانعاً وحصناً للمرأة من ارتكاب الجريمة.
وأولى هذه المؤسسات:

أ_ الأسرة :

وتعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن رعاية المرأة وتنشئتها ، فان كان المسؤول عن الأسرة سواء الزوج أو الأب منحط الأخلاق وعديم المسؤولية ولاتهمه شؤون الأسرة ، ومسرف في الطغيان والقسوة وتعنيف المرأة، فان هذه المرأة إقامتها في بيتها مادية خالصة ، خالية من المشاعر والعواطف والأحاسيس .

فالبيت المنحل سواء نفسياً أو فيزيقياً أو فيه إنحلال وإنهيار بالعاطفة والذي يسوده الطغيان من الرجل المسئول عن الأسرة ، إذا كان يتسم بالقسوة في التعامل مع أهل بيته سواء زوجة أو بنت أو أخت يكون ذلك سبباً في جعل المرأة فريسة سهلة للوقوع في السلوك الإجرامي ، وفي أعمال مخالفة للقانون والعادات والتقاليد السائدة في مجتمعها باحثه عن الحب والحنان الذي فقدته داخل هذه الأسرة . "رشوان ، ١٩٩٣".

وكذلك أسلوب التربية المتبعة في الأسرة والتي تصب في أبعاد التقبل وهو تشكيل سلوك إيجابي لدى الفرد والذي يحس الفرد فية بالأمان والطمأنينة، أو بعد النبذ وهو تشكيل سلوك سلبي يحس الفرد بعدم الأمان والقهر والحرمان . وهذا الأسلوب السلبي يهيئ الفرد للإحتراف والجريمة .

أما أسلوب التقبل عكسه فيعمل على إبعاد الفرد عن الجريمة، لان الفرد بهذا الأسلوب يشعر بالأمان والاطمئنان والراحة وهي من أهم الأسباب لإبعاد الفرد عن الجريمة، ويجب التنكير بأن المرأة أكثر حساسية للأمور من الرجل وأكثر تئراً. "بركو، ٢٠٠٩، ص ١٤٩".

ومن الأسباب التي تجعل المناخ الأسري غير دافئ ومستقر يمكن حصرها بما يلي :

الإحراف وإجرام بعضاً من أفراد الأسرة.

٢: شيوع أجواء من التوتر والخلافات والمشاحنات المستمرة بين أفراد الأسرة.

٣: شيوع الفردية وغياب التعاون والإتماء بين أفراد الأسرة.

٤: شيوع أساليب العنف والقسوة والتشدد بين أفراد الأسرة. "بركو، ٢٠٠٩، ص ١٥٠".

ب_الصديقات:

والصديقات لهن الأثر الأقوى على المرأة ، ويطال هذا التأثير على سلوكها حيث أن تأثير الصديقات لا يقل عن تأثير الأسرة .

بل في بعض الأحيان تسمع الفتاة من صديقاتها أكثر مما تسمع من والديها ، وهذا التأثير يكون في السلوك السوي والسلوك المنحرف، فإذا كانت الصديقة ملتزمة ومحترمة للقوانين، والمبادئ والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، أثرت على صديقاتها الأثر الإيجابي ، وبذلك يصبح سلوك صديقاتها مشابهة لسلوكها ، أما إذا كانت الصديقة غير ذلك سلوكها منحرف وغير ملتزمة لبقوانين ولا عادات ولا قيم ولا أخلاق كانت سبباً في إحراف صديقاتها.

لذلك فالصديقة إما أن تكون دافعة للسلوك الأخلاقي والملتزم أو دافعة إلى السلوك المنحرف ، أي سبباً في إرتكابها للجرائم والأفعال المنافية للعادات والتقاليد.

فالصديقة المنحرفة تزيد في نفس صديقاتها الرغبة في الجنوح والإحراف والرغبة في

إرتكاب الجريمة . "حسناوي، ٢٠١٢، ص ١٥٩".

وقد أكدت إحدى الدراسات الأردنية قام بها الهياجنة عام ٢٠٠٣ على الآثار السلبية للصدقات وكان للرفيقات الأثر الأقوى في دفع المرأة لإرتكاب الجرائم المختلفة كالسرقة والنصب والاحتيال وكان أكثر الجرائم التي كان للصدقات أثرها القوي كان على الجرائم الأخلاقية ، وذلك لأن الصديقة تقلد صديقتها تقليداً لمى من غير تفكير في عواقب هذا السلوك. "الهياجنة، ٢٠٠٣"

٢_العوامل النفسية .

ركزت بحوث علم النفس الإجرامي على أبحاث فرويد ، وتقسيمة للجهاز النفسي وأجزائه الثلاثة ألهو ، والأنا الأعلى وعلاقة هذه الأجزاء بالرغبات المكبوتة وتأثيرها على السلوك الإجرامي .
بركو ، ٢٠٠٩، ص ١٥١."

واهم العوامل النفسية التي تساعد على إرتكاب الجريمة :

أ_ الخصائص النفسية للمرأة :حيث إن المرأة قل قدرة على تحمل المشاق والصعوبات والصبر،عكس الرجل الذي تفوق عنده تلك الصفات خاصة أن هذا السلوك يتطلب جهوداً كبيرة عضلية عالية لا تتوفر هذه القدرة عند المرأة.

والمرأة تتميز عن الرجل وتختلف عنه من حيث التكوين الهرموني والجسماني، وتمر بمراحل تتغير لديها الهرمونات كالحمل والولادة والدورة الشهرية وهذا يؤثر على نفسياتها وتقلب مزاجها.

وتتميز المرأة بالرفقة والحنان والنعومة عكس الرجل الذي يتميز بالقسوة والخشونة ، وقد يحرم الرجل المرأة من عاطفته سواء كانت أخت ،زوجه،أو ابنة وتضطر لان تبحث عن هذه العاطفة خارج البيت فيكون سقوط المرأة في الإجرام أمراً سهلاً لأنها فاقده للحب والحنان والبيت الذي نشأت فيه ملي بالقسوة فعدم تقدير المرأة من قبل الرجل يجعلها تجد من خارج البيت متنفس لها للتقليل من المشاعر السلبية التي تولدت لديها فتقع بالإجرام .

ب_ الإحساس بالظلم :وذلك بأن تشعر بأنها مظلومة وحقوقها مهضومة ولا يوجد من يدافع عنا ويقف إلى جانبها بالأزمات.

ج_ الشعور بالذنب :الذي يرى فيه فرويد أن الفرد يقوم بالجريمة كنوع من العقاب الذاتي .
"بركو، ٢٠٠٩، ص ١٥٣_١٥٥".

وكثرة الضغوط التي تمر بها المرأة سواء ضغوط إجتماعية أو نفسية أو إقتصادية وقد تكون مجتمعات تجد المرأة في الجريمة مخرج من هذه الضغوط .

وفي دراسة قام بها محمد سيف عن الحرمان العاطفي في الأسر السعودية وعلاقتها بجرائم الإناث تبين أن الأسر تلعب دوراً مهماً في ارتكاب المرأة للجريمة الأخلاقية ، حيث غالبية المتزوجات يتجهن إلى هذا النوع من الجرائم نتيجة لفقدان العاطفة الزوجية بسبب الطلاق وسوء المعاملة من الزوج الذي أجبرن على الزواج منه في غلب الأحيان وبضغط من الأسرة ، وأن غالبية الفتيات ينحرفن بسبب سوء معاملة الوالدين والإخوة وفقدان الحنان والعطف، وتقصير الآباء في إشباع الحاجات الأساسية لهن فيتجهن إلى ممارسة الرذيلة ، وأفعال مخلة بالأدب لسد هذا النقص الذي يواجهن في الحنان والحب . "السيف، ٢٠٠٤"

٣_ العوامل الإقتصادية.

وتلعب العوامل الإقتصادية دوراً كبيراً في دفع المرأة نحو ارتكاب الجريمة والوقوع فيها.

ومن أبرز العوامل الإقتصادية :

١: **الفقر** :ويقصد به "عدم مقدرة الفرد على إشباع حاجاته الأساسية التي تحفظ عليه كرامة الإنسانية.

فنتيجة للفقر وانخفاض المستوى الاقتصادي وسعيًا وراء جني المكاسب المادية ، تسعى الكثير من الفتيات إلى إمتهان مهنة البغاء "الدعارة" مقابل مبلغ من المال يدفعها لها الزبون بناء على إتفاق مسبق ، وأن ممارسة البغاء بين الرجال والنساء وخاصة الرواد السياحية والأجنبية بصفة عامه ، والعربية بصفة خاصة ، خلال العطلات الصيفية وزيادة الشقق المفروشة أتاحت الفرصة لهذه الممارسات تحت غطاء الزواج العرفي الذي اتخذ ستاراً يتوارى في حالة مدهامة الشرطة لهذه الشقق.

وفي دراسة للدكتور حسين خزعلي في المجتمع الأردني تبين أن ٣٣% من النساء تمارس الدعارة بسبب الفقر ، و ١٠% يمارسها بسبب التعرض للإغتصاب وعدم مراقبة الأهالي لهذه الفتيات.

٢: البطالة: حيث بلغت نسبة البطالة في الأردن حسب الإحصائيات العامة لعام (٢٠٠٩) ١٢,٩% كما أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في الأردن إلى أن الآثار الاجتماعية المتمثلة بالإنحراف والجريمة تفوق أثارها السلبية .

وتوصلت إلى أن نسبة الانحراف عن المعايير الإجتماعية النازمة للسلوك اللائق والمقبول إجتماعياً بسبب البطالة، جاءت في المرتبة الثانية ووصلت ٢٦,٧% مقارنة مع الآثار السلبية الأخرى. "رطروط، ٢٠٠٣، ٥٦".

ونسبة البطالة لدى الإناث (٢٦%) رغم ارتفاع معدلات التعليم لدى الإناث في الأردن حيث نسبة المتعطلات من حملة الشهادات الجامعية في الأردن تصل إلى (٦٦%) . "تقرير الإحصائيات العامة ٢٠١٠".

وفي دراسة قام بها عبد الرزاق الوريكات ٢٠٠٨ عن أثر المتغيرات الإقتصادية على الجريمة في الأردن تبين وجود علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة ، أي كلما زادت معدلات البطالة زادت الجريمة ، وهناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل الحقيقي والجريمة . "الوريكات ، ٢٠٠٨"

فتداخل العوامل الإجتماعية مع العوامل الإقتصادية لعبت الدور الأكبر في حدوث الإتحراف في السلوك واتباع السلوك الإجرامي الذي نجم عنه زيادة في جرائم النساء الذي يعاني منه كثير من المجتمعات .

٤_العوامل الثقافية.

وهي القيم والمعايير والعادات السائدة في المجتمع ، وللعوامل الثقافية تأثير على سلوك المرأة فإما تدفعها إلى الجريمة أو تكون عائق أمام قيامها بارتكاب الجريمة ، وهي التي تحدد السلوك المنحرف وتميزه عن السلوك القويم ومن أهم العوامل الثقافية التي تلعب دوراً في إرتكاب الجريمة أو تحد منها مايلي:

أ_ الدين :ويعد الدين كُبر رادع للمرأة يمنعها من الوقوع في إرتكاب الجريمة ويبعدها عن المعاصي وذلك لان تعاليمه ضد السلوك المنحرف وشرع العقوبات لمن يقوم بمثل هذا السلوك.

والدين يعد كُبر رادع للمرأة يمنعها من الوقوع في الجرائم ويبعدها عن المعاصي وذلك من خلال الإلتزام بتعاليمه السمحة ، فالمرأة المحتشمة والملتزمة باللباس الشرعي يحول ذلك دون وقوعها في كثير من الجرائم ، لأنها بهذا اللباس تحفظ نفسها على عكس من المرأة التي تخرج باللباس الفاضح التي تكون محط أنظار من الكثيرين وأكثر ما ينتج عن عدم التزامها بالزى الشرعي هي الجرائم الأخلاقية والتي بدورها تفتح الباب على كثير من المشاكل الأخرى.(مجدوب :١٩٧٦:٢٧)

لذلك أكدت كثير من المراجع أن الدولة التي يكون الدين الإسلامي الدين الرسمي فيها تقل الجريمة لديهم بشكل كبير على عكس من الدول الأخرى التي تنمو الجريمة لديهم بشكل كبير ، لذلك كلما التزمت المرأة بالدين وعملت بتعاليمه كلما قلت لديها الجريمة .(سناري ٢٠١٠:١٥٣) .

على العكس من القوانين الوضعية التي يضعها البشر كما في الدول الأوروبية والتي تتغير بين فترة وأخرى وتكون مستمدة من القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع التي نجد في تساهل في كثير من الأمور الإباحية كما في شرب الخمر والبغاء.

ب_وسائل الإعلام:

بالرغم من الدور الايجابي الذي تقوم به وسائل الإعلام من تثقيف وتزويد الفرد بالمعلومات إلا أن لها دورها في دفع المرأة للجريمة ، فالتلفاز يعد من أقوى وسائل الإعلام التي ظهرت في القرن العشرين ، والمرأة تقضي ساعات طويلة أمام التلفاز بحكم وقت الفراغ الموجود لديها .(حسنوي، ٢٠١٢، ١٦٨)

وماتوجه كثير من القنوات من مواقف تبرز السلوكيات الإجرامية كالخيانة الزوجية وذلك بما تقوم به هذه القنوات من التركيز على قصص الحب والغرام وخصوصاً المسلسلات التركية ، حيث تثير دوافع المرأة وخاصة الدافع الجنسي ومثل هذه المسلسلات تلقى إقبال شديد على مشاهدتها من قبل فئة الشباب وخاصة الإناث منها .

فتبدأ المرأة بالمقارنة بين الواقع الذي تعيشه وبين ما تتابعه وتشاهده في التلفاز وتجد هناك فرق شاسع بين الإثنين فتبدأ بالتقليد الأعمى باحثة عن الحب والعاطفة المفقودة لديها خارج البيت ، لتصبح تكون فريسة سهلة للوقوع في كثير من الجرائم وعلى رأسها الجرائم الأخلاقية وتعاطي المخدرات ، عندما تصور لها بان المخدرات هي الحل الأمثل للتخلص من المشاكل والهموم التي تواجهها المرأة.(سناري:٢٠١٠ ص ١٧٥) .

ثالثاً: أنماط وأنواع الجرائم المرتكبة من قبل النساء .

إن نوعية الجرائم التي يمكن أن نطلق عليها جرائم نساء هي تلك الجرائم المميزة للنساء ، أي تختص بها النساء لوحدها دون الذكور وتدخل اغلب هذه الجرائم في إطار الإجرام الخفي .
"الهاشمي ، ٢٠٠٣". ومن الواضح أن إجرام النساء اقل ذكرا في التقارير الرسمية .

واهم الجرائم التي ترتكبها النساء والتي تتفوق على الرجال بها بصورة كبيرة نوجزها بمايلي :

١_ الجرائم الأخلاقية وتستغل المرأة في الجرائم الأخلاقية جمالها الذي يكون بقمته في هذا العمر

العشرين والثلاثين وكذلك رقتها وكان من أهم الجرائم الأخلاقية التي تقوم بها المرأة هي:

ا: البغاء "الدعارة" : وتعكس هذه الجريمة إنهيار القيم وسيادة الثقافة المادية ، وهي وسيلة مغريه لكي

تكتسب المرأة المال بشكل سريع أي بدون بذل مشقه وجهد ، فالمرأة بالدعارة تكسب المال في

وقت قليل في حين يلبي الرجل حاجاته الجنسية . "مجنوب ، ١٩٧٦، ص ٢٧٠".

ب: جريمة الزنا وهي أخطر الجرائم الإجتماعية التي يمكن ان ترتكب من قبل المرأة ، وهي كارثة

حقيقية بالنسبة للأسرة إذا مارستها الأم ، ويختلف مفهوم الزنا حسب الحالة الزوجية ، فإذا مارستها

المرأة العازبة يكون زنا ، أما المرأة المتزوجة يطلق خيانة زوجية ، والزنا يكون برضا المرأة سواء

عزباء أو متزوجة وفي أغلب الأحيان دون مقابل . "حسنوي ، ٢٠١٢، ص ١١٤"

٢_ جرائم القتل : وهي سلب حق الإنسان في البقاء ذلك الحق الذي أعطاه إياه الخالق وأصبحت

المرأة تقتل وترتكب هذا النوع من الجرائم وتميزت المرأة بقتل المواليد الجدد ، و ذلك لعدة أسباب

إما نفسية أو إجتماعية أو مادية ، فتلجأ إلى قتل مولودها إذا جاء بطريقه غير شرعية ، حتى تخفي

جريماتها الأساسية جريمة الزنا . وتلجأ لقتل الزوج لعدة أسباب منها الخيانة الزوجية أو زواجه من

أخرى ، وتلجأ إلى القتل بإستخدام عدة أدوات وأساليب وفي أغلب الأحيان تستخدم السم في هذا

النوع من الجرائم ، أو تلجأ إلى المساعدة من أحد الأشخاص حتى تتم جريمتها وتنتهي منها
".حسناوي، ٢٠١٢، ص ١٤٠"

٣- **جريمة الإجهاض** : وهي إنزال المرأة لجنينها بإستعمال عدة وسائل يمكن أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، تقوم بذلك خوفا من المجتمع الذي تعيش فيه خصوصاً إذا كان الجنين بطريقة غير شرعية ، أو أسباب أخرى كالمادية أو خوفا على جمالها وأناقته ، وهي في أغلب الأحيان تكون سرية ولا أحد يعلم بها حتى المقربين منها . "حسناوي، ٢٠١٢، ص ١٦٧"

٤- **النصب والاحتيال** : وفيها هذه الجريمة تلجأ المرأة إلى إستخدام أسماء وصفات كاذبة وخيالية ، وتوهم من حولها بهذه الأشياء حتى تحصل على ما تريد وفي أغلب الأحيان يكون هدفها مادي تستولي عليه ويصبح ملك لها ، وتلجأ فيها إلى الخداع والمكر ولإستخدام رقتها حيث أن أمرها غير مشكوك فيه. "مجدوب، ١٩٧٦، ص ١٧٦"

٥- **المخدرات وبيعها وتعاطيها والتجارة بها** : وتعتبر من أشد الجرائم خطراً على المجتمع لأنها تقضي على المجتمع بأكمله وتدمر العقل ، وأصبحت المرأة شريكة للرجل في تجارة المخدرات ، وخاصة إذا كان زوجها أو أحد أفراد أسرتها يعمل بالتجارة المخدرات مستغلة في ذلك جمالها ورفقتها وأن كانت المرأة في بداية الأمر غير مشكوك فيها ، فتبدأ بتجارة بها أو تعاطيها.

٦- **الجرائم السياسية** : دور المرأة يقل في هذه الجرائم والإرهاب والعنف والتخريب وإلحاق الضرر بالممتلكات العامة ، ويكاد يكون معدوماً في بعض الأحيان ويعود ذلك إلى طبع المرأة اللين . وفي هذه الجرائم يكون تنفيذها بشكل إما جماعي أو فردي ويكون في ترويع الناس وإيدانهم وتعريض حياتهم للخطر ، وكذلك تعريض أمنهم وأمن بلادهم للخطر وفي هذه الجرائم تذهب المجتمعات إلى الهلاك ومصيرها الدمار وتدفع ثمن ذلك أجيال متعاقبة ، ففي أغلب الأحيان تكون جرائم المرأة متوسطة الخطورة . (حسناوي، ٢٠١٢، ص ١٣٩)

رابعاً: آثار الجريمة النسوية.

هناك العديد من الآثار التي تترتب على إيتان المرأة للسلوك الإجرامي سوف نتحدث عنها بإيجاز:

إن في اقرار المرأة للسلوك المخالف "الجريمة" آثار تُد و أقوى من الآثار التي تتركها الجريمة المقترفة من قبل الرجل ، ذلك أن المرأة لا تشكل نصف المجتمع بل المجتمع بأكمله وتأثيره يطال جميع مجالات الحياة وتبقى لفترة طويلة من الزمن، ولجريمة المرأة آثار تعود على المجتمع و المحيطين بها ولها آثار تعود على المرأة نفسها .

ففي غياب المرأة عن أسرتها عند قضاء مدة العقوبة أثره الذي لا يحد عقبه فذلك يعني ضياع الأسره التي تقوم هذه المرأة برعايتها والاعتناء بها في حاله كانت هذه المرأة متزوجة ومسؤولة عن بيت وزوج وأولاد .

وإحساس هذه الاسرة بالنقص لأن الجريمة من قبل المرأة تعتبر من الأعمال المخزية التي تجلب العار والخزي والسمعة السيئة فإراد هذه الأسره لو استهزاء أصحاب أطفال هذه المجرمة منهم وتلقيهم كثير من الإهانات والسخرية بسبب ما قامت به هذه المرأة المجرمة حيث في كثير من المواقف يمتنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة بسبب ما يلاقونه من سخرية واستهزاء من قبل أصحابهم بسبب ما قامت به هذه الأم ، إضافة إلى عدم الإحساس بالراحة والطمأنينة ، الامر الذي بدوره يكون سبباً في انحراف هؤلاء الأطفال وقيامهم بالسلوك الإجرامي تقليداً منهم هذه الام التي يشكلون مرآة لها ولتصرفاتها . "بركو: ٦٤٣ص: ٢٠٠٩" .

وتجلب جريمة النساء للمجتمع كثير من المشكلات الإجتماعية الأخرى التي تؤدي إلى تدمير جيل بأكمله وخلق جيل غير مهتم بقضاياهم وقضايا الأمة و غير منتمي لامته، جيل سرعان ما يحس بالفشل والهزيمة، وما نشاهده من أحداث في كثير من المجتمعات سببه عدم وعي المرأة وعدم قدرتها على تحمل المسؤولية ، لان المرأة هي من يتحمل ويقع على عاتقها مسؤولية التربية وخلق

الجيل المتفتح القادر على تحدي الصعاب والمشاكل باقل التكاليف والخسائر المادية والنفسية .
(احسان محمد ٢٠٠٨.ص١٣٦).

كما تؤدي ايضا إلى انهيار المعايير والمقاييس الأخلاقية والسلوكية في المجتمع الذي تكثر فيه جرائم النساء ، والتصدي لمثل هذه الجرائم يكلف الدولة مبالغ مالي كثيرة التي بدورها تؤثر على القطاعات الأخرى وعلى مشاريع التنمية وتؤدي إلى غياب الأمن والطمأنينة والإستقرار في ذلك المجتمع .(احسان محمد .٢٠٠٨. ص١٣٧)

هذا بالنسبة للمحيطين بتلك المرأة أما لما يترتب على نفسيتها فتبدأ المرأة تنظر إلى نفسها نظره تشاؤمية ودونية حساسها بالنقص ولنسحابها من المجتمع الذي تعيش فيه ، خصوصا إذا هجرها أهلها والمقربين منها أثناء فترة المحكومة في مركز الإصلاح حيث ينتابها إحساس باليأس من العودة إلى أحضان الأثرة.(بركو:٢٠٠٩.ص٦٣٤)

وفي فترة محكوميتها ينقطع مصادر رزقها وكسبها خاصة إذا كانت تعيل الأسرة فمعنى ذلك أن هذه الأسرة سوف ينقطع رزقها هي الأخرى ، وهذا يعني بأنها سوف تعاني ظروف إقتصادية صعبة يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباه فالمرأة اولاً واخيراً هي من يدفع الثمن من طاقتها وقوتها النفسية حيث في كثير من الأحيان أصبن نساء كثر بالإكتئاب وعشن ظروف نفسية صعبة لم تستطع كثير من النساء تخطيها خصوصاً إذا لم تلقى الدعم النفسي المناسب من الأسرة والمحيطين والمجتمع بأكمله وكذلك الدعم المادي حتى تعود فرد فعال في المجتمع .(احسان محمد ٢٠٠٨. ص١٣٩)

*واقع جرائم النساء على مستوى العالم والوطن العربي :

فقد تفاوتت نسبة جرائم النساء على مستوى العالم والوطن العربي ، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية للعام ٢٠٠٨ أشارت فيه إلى إزدياد معدلات الجريمة في معظم دول العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد الذين قبض عليهم سنوياً من مرتكبي الجرائم من الذكور عشر أمثال من يقبض عليهن من الإناث ، وفي الدنمارك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين (١٤ %).

وفي فرنسا بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين (٣ %) ، وفي اليابان بلغت نسبة النساء المجرمات إلى المجرمين (٦,١ %) ، أما النرويج بلغت نسبة النساء المجرمات (٨,٣ %) ، والنمسا بلغت (١٦,٣ %) ، وفي سويسرا بلغت (١١,٣ %) ، وفي إنجلترا بلغت جرائم النساء (٩,٥ %) ، وفي هنغاريا بلغت (٢١ %).

أما سيريلانكا بلغت نسبة الإناث اللاتي طبق عليهن الإختبار القضائي (٢ %) إلى إجمالي الذكور الذين طبق عليهم هذا النظام ، وإيطاليا (١٧,٤ %) ، أما تشيكوسلوفاكيا (٢١ %) ، والبرازيل نسبة (٨ %) ، الشيلي (٧ %) وهولندا (١,٥ %) ، أما أعلى نسبة كانت في بلجيكا حيث وصلت إلى (٢٥ %) (Gilbert, 2002, p267).

وفي دراسة قام بها علماء المان لإستخلاص النسبة التي تبين نصيب المرأة من الجريمة من حيث مساهمتها كانت تتراوح من (١٠_٥ %) من إجرام الرجال . "مجنوب ١٩٧٦ ص ٢٣".
أما بالنسبة للدول العربية فلم تكن اقل حظاً من غيرها ، فقد أشارت الإحصائيات المتوفرة بشأنها فكشفت أن المرأة المصرية بلغت نسبة الجرائم التي ترتكباها الإناث إلى إجمالي الجرائم التي ترتكب سنوياً (٥ %) وتتنخفض في أغلب الأحيان فلا تزيد عن (٤ %) وهي نسبة منخفضة في

الجزائر فالمرأة ترتكب جريمة واحدة مقابل (٣٧٤٤) جريمة يرتكبها الرجل ، وهي النسبة نفسها تقريباً في كل من المغرب ، تونس واليمن . "مجنوب ١٩٧٦ ص٢٢".

وفي الجمهورية العربية السورية بلغت نسبة الجريمة المرتكبة من قبل النساء فيها (٤%) إلى إجمالي الجرائم لغاية ٢٠٠٤ ، وإيران بلغت جرائم النساء فيها (٤%) من حجم الجرائم وذلك في العام ٢٠٠٦ . "un 2007" ، وفي الكويت بلغ عدد النساء المجرمات سنة (٢٠٠٩) بلغت عدد النساء المجرمات (٢٣٢٢) مقابل (١٧٦٧٢) رجل مجرم ، وفي دبي بلغ عدد النساء اللواتي تورطن في جرائم مختلفة لعام (٢٠٠٩) ، (٢٧٣٨) مقابل (١٦٤٥) مجرمة لسنة (٢٠٠٨) . "حسناوي ٢٠١٢، ص١٢٥".

وهذا يدل على انها جرائم منخفضة إلا انها في تزايد مستمر سواء في الدول النامية او المتقدمة. وأوضحت دراسة سعودية نشرت في جريدة الرياض العدد "١٢٤٧" أن جرائم النساء في السعودية تتزايد وتشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الخمس سنوات الماضية ، وتصدرت الجرائم الأخلاقية رأس القائمة حيث أخذت النسبة العظمى من مجموع جرائم النساء . "العدوان ، ٢٠١٥، ص٨". ومن خلال هذه الإحصائيات الجنائية المتوفرة من أنحاء العالم تبين أن نسبة إجرام المرأة أقل بكثير من إجرام الرجل .

وهذا يعني أنه كلما تحملت المرأة مشقة أكثر وخرجت من منزلها مشاركة الرجل في تحمل أعباء الحياة ولعبت دور إجتماعي غير شرعي ، كلما زادت نسبة إرتكابها للجرائم ، وشكلت خطراً أكبر على المجتمع وكلما تنوعت الجرائم التي ترتكبها أكثر . (gillbert.٢٠٠٢. ٢٠٦٧ p) . وعند الحديث عن جرائم النساء ونسبها لابد من الأخذ بعين الإعتبار إختلاف القوانين والقيم والعادات والتقاليد بين الدول ، فهو مختلف من بلد إلى آخر .

فمن المعروف أن كثير من الدول الأوروبية ، تحلل كثير من الأعمال التي تعتبرها الدول الإسلامية من الأمور المحرمة كالدعارة ، والإجهاض ، شرب الخمر وغيرها الكثير وهي غير محرمة في الدول الأوروبية، بينما محرمة في الدول الإسلامية وتعتبرها من الجرائم التي يعاقب عليها القانون على العكس من الدول الأوروبية .

وهذه الجرائم تحتل النسبة الأكبر من الجرائم التي ترتكب في الدول العربية والإسلامية ولو أضفناها إلى مجموع الجرائم في الدول الأوروبية ارتفعت بشكل كبير جداً . "مجذوب ١٩٧٦.ص١٧٥. ١٧٧".

خامساً : الجريمة النسوية في المجتمع الأردني

إن المرأة في المجتمع الأردني كمثيلاتها في الدول الأخرى ، فقد حظيت بالرعاية والإهتمام من قبل الجهات المختصة في جميع المجالات ، ودخلت جميع مجالات الحياة .

وسجلت للمرأة الأردنية كثير من الإنجازات والنجاح والتميز في كثير من المجالات ومنها حقل التعليم ، ومشاركتها في القوى العاملة خلال السنوات الماضية ، وأيضاً مشاركتها ودخولها الحياة السياسية وكان ذلك في عام ١٩٨٩م ، ومشاركتها في الحياة الإقتصادية ، جميعها من عوامل تشجيع المرأة على الخروج من دورها التقليدي كربة منزل ، ومسؤوليتها عن تربية الأطفال ، إلى المزيد من التأثير والمشاركة في جميع مجالات الحياة . "الساكت، ٢٠٠٥".

وقد عملت الحكومات الأردنية المتعاقبة على إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة بمجالات الحياة المختلفة وكان ذلك من خلال تعزيز قدرات المرأة الريفية على تحقيق دخل يؤمن لها وللمن تعول العيش الكريم .

وذلك من خلال إقامة مشاريع إقتصادية ملائمة في الريف والبادية تدر بالدخل على السيدة، وقامت هذه الحكومات أيضاً على إنشاء صندوق إقراض للمرأة ، لترتفع بذلك مشاركة المرأة الإقتصادية (١٢%) ، وفي مجال الزراعة (٢٠%) ، أما المجال السياسي والإداري شكلت حوالي (٨%) حيث حملت المرأة حقائب وزارية ، وأصبحنا نراها عين في البرلمان ، ونائبة في مجلس الأمة ، عدا عن ذلك الوظائف الإدارية والمناصب العليا في كافة القطاعات المختلفة . "الساكت، ٢٠٠٥".

وما عاناه المجتمع الأردني في الآونة الأخيره جراء الأزمة السورية ، وتدفق اللاجئين السوريين الذي قدر عددهم بحوالي مليوني ونصف المليون ، حاملين معهم قيم وعادات وتقاليد وعقلية مختلفة عن مجتمعنا الأمر الذي أدى إلى إندماج الشعبين حيث أصبحت المرأة السورية

تعمل كوافيره في صالونات السيدات الأردنيات، وتعمل خادمة عند المرأة الأردنية ، أوتمتهن مهنة الطبخ وبيعة للأردنيات وبذلك إندمجت المرأة السورية مع الأردنية وكان لذلك إيجابيات وسلبيات. "موقع القوات المسلحة الاردنية".

ونتيجة لهذا التطور الكبير الذي حصل في حياة المرأة الأردنية ، وخرجها من منزلها ومشاركتها للرجل جميع مجالات الحياة ، في ظل الإنفتاح الكبير الذي يعيشه العالم من التكنولوجيا والعولمة ، أدى ذلك إلى زيادة في معدلات الجريمة المقترفة من النساء الأردنيات .

فقد أشارت الإحصائيات والبيانات الصادرة عن مديرية الأمن العام أن نسبة الجرائم التي ترتكبها المرأة الأردنية أو تكون طرفا فيها ازدادت من (٦٢٨٨) جنحة أو جناية في العام (٢٠٠٥) إلى (٦٣٢١) في العام (٢٠٠٧) ، أما جرائم الأسرة فقد ازدادت من(١٢٨) جريمة في عام (٢٠٠٥) إلى (١٣٤) جريمة عام ٢٠٠٧ .

وهناك ارتفاع ملحوظ في عدد جرائم القتل التي ترتكبها المرأة عام (٢٠٠٧) حيث بلغ عدد النساء اللواتي أقدمن على ارتكاب جريمة القتل (٢٣) سيده من أصل (١٦٠) جريمة وقعت عام (٢٠٠٧)، أي بنسبه (١٤,٤%) بفارق (١٣) جريمة ارتكبت عام (٢٠٠٦). "مديرية الأمن العام الأردنية، ٢٠٠٩".

بيّن التقرير السنوي الذي رفعه رئيس المجلس القضائي لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله ورعاه ، والذي يتضمن أعمال المحاكم لعام (٢٠٠٧) أن (١٢٤) رجل إرتكبوا جرائم قتل منذ عام (١٩٩٩ م) وحتى (٢٠٠٧) كانت المرأة مشاركة ب (٦٦) جريمة قتل ، وقد أكد التقرير أن أغلب جرائم القتل المرتكبة من النساء تكون أسرية فتلجأ إلى قتل الزوج بسبب الخيانة الزوجية ، أو زواجه من أخرى ، أو أنه ينوي الزواج من أخرى وقد تقتل المرأة حماتها بسبب الخلافات العائلية أو تقتل أبنائها خاصة إذا كانوا غير شرعيين فتلجأ إلى قتلهم معتقدة أنها

تخفي بذلك جريمتها الأساسية ، وكانت تستخدم في أغلب الأحيان السم كوسيلة للتخلص من الشخص الذي تنوي قتله . "مديرية الأمن العام الأردنية، ٢٠٠٩".

سادساً: المؤسسات المسؤولة عن إصلاح وتأهيل المرأة في الأردن

أي شخص سواء كان ذكر أم أنثى ارتكب خطأ لا بد من وضعه في مكان خاص لتلقي العقوبة ، وهناك منشآت تتلقى فيها المجرمة العقاب وهي مراكز الإصلاح وتأهيل . وعرفت هذه المراكز منذ القدم ، وتعود إلى العصر الروماني وهي أول مكان لحجز المخطئين لحين محاكمتهم وكان يختلط فيها الرجال بالنساء. "العاني والطوالبه . ١٩٩٨، ص ١٨".

واختلفت المسميات بين سجن أو مركز إصلاح وتأهيل . "سعفان ١٩٨٨، ص ٢٤٨".

وفي الأردن مركز واحد يهتم بالنساء اللواتي عمرهن أكثر من ١٨ سنة وهو مركز إصلاح وتأهيل الجويدها للنساء ، وهو واحد من عشر مراكز في المجتمع الأردني . "مديرية الأمن العام الأردنية".

ويدخل هذا المركز ضمن إختصاص مديرية الأمن العام بحكم التشريعات المنظمة لعملها والتي تتبع لوزارة الداخلية ويقدم هذا السجن خدمة التسكين للنزيلة من مأكلاً ، مشرب تشميس ، وخدمة اجتماعية و عاية تعليمية ، وخدمة الرعاية الصحية والعلاجية .

وتعمل على إقامة دورات مثل الخياطة ، التطريز ، صنع الطويات، والتجميل حتى تستطيع النزيلة من العمل بعد انتهاء المحكومية.

وتظهر الإحصائيات المتوفرة والأرقام الخاصة بالعدد الإجمالي للنزيلات اللاتي دخلنا المركز ، وهناك تذبذباً ملحوظاً في أعدادهن السنوية وهذا التذبذب سببه أن هناك نساء يقضين مدة الحكم ويخرجن من المركز إلى المجتمع المحلي ، والبعض الآخر يكن موقوفات إداريا ، أي مدة الحكم تكون لأيام ، وهناك نساء جدد يدخلن المركز لجرائم معينة. ويبين الجدول رقم (١) ذلك

أعداد النزيلات في مركز الإصلاح وتأهيل الجريدة ما بين عام ٢٠١٢_ عام ٢٠١٥

الرقم	العام	العدد الإجمالي
١	٢٠١٢	١٢٤٤
٢	٢٠١٣	١٨٨٠
٣	٢٠١٤	٢٢٠٠
٤	٢٠١٥	١٤٧٦

"موقع مديرية الأمن العام الأردنية "

ومع أن مركز الجريدة هو المركز الوحيد الذي يحوي النساء المجرمات إلا إن العناية لم تعد قاصرة على مديرية الأمن العام ، بل هناك العديد من الوزارات إهتمت بهن كلاً ضمن إختصاصه وهي وزارة التنمية الاجتماعية ، المجلس الوطني لشؤون المرأة والإعلام بعامة والمقرؤه بخاصة ، وزارة الأوقاف والشئون المقدسات الإسلامية، ووزارة التربية والتعليم . وذلك بتوفير الكوادر اللازمة ، حيث أن النزيلات بحاجة ماسة إلى الرعاية النفسية والاجتماعية وتعمل مديرية الأمن العام بالتعاون مع باقي الوزارات بتوفير ما يلزم من رعاية أي كان نوع هذه الرعاية .

أما المؤسسات التي تهتم بالفتيان الأحداث فهي دار تربيته الأحداث، وهي حسب قانون الأحداث في المادة (٢): أي مؤسسة إصلاحية حكومية أو أهلية يعتمدها الوزير لا إيداع الاحداث وتوقيفهم .

والحدث :هو أي شخص لم يتم الثامنة عشر من عمره . تقرير وزاره التنمية الاجتماعية ،٢٠٠٩"

*دار رعاية وتربية وتأهيل الفتيات

هي مؤسسة إصلاحية حكومية تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية ، تأسست عام ١٩٧٣م وتهدف إلى رعاية وإيواء الفتيات الجانحات المحتاجات لهذه الرعاية ، وتأهيلهن إجتماعياً ، نفسياً ومهنياً .

وفي عام ١٩٩٩م تم تغيير إسمه ليصبح "مركز النساء لرعاية وتأهيل وتربية المحتاجات للحماية والرعاية ، للفئة العمرية من (١٢_١٨) سوا كانت الفتاة موقوفة أو محكومة".

ويتم قبول الفتاة من مختلف محافظات المملكة ومناطقها ، فهو الوحيد الذي يهتم بقضايا الفتيات الاحداث في المملكة وهو واحد من خمس مراكز للرعاية الأحداث ، حيث يتم قبولها بموجب مذكره توقيف أو حكم ، أو الإحتفاظ من قبل محكمه المختصة سواء كانت حالات محولة من قبل إدارة وحماية لاسرة في الشرطة وأقسامها ، وفي عام ٢٠٠٧ تم إعادة وتسميتها ليصبح اسمها "دار رعاية وتربية وتأهيل الفتيات".

وتوفر الدار خدمات الغذاء ،الكساء ،الإيواء ومصروفاً شهرياً لكل فتاة تدخل الدار ،هذا بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية ، والتعليم الأكاديمي والمهني ، البرنامج الديني الذي يقوم به المختصين لتقوية الوازع الديني لديهن ، إضافة إلى البرنامج الرياضي الذي يعمل على تدريب الفتيات على تنمية المهارات الرياضية، كذلك البرنامج الصحي الذي يهدف إلى كيفية العناية بالجسم، والنظافة الشخصية ، وتعريفهن بالأمراض المعدية تقرير وزارة التنمية الاجتماعية، ٢٠٠٩".

وقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث (٥٩٤١) جريمة وجنحة وتشكل نسبة (١٢,٧%) من إجمالي عدد الجرائم المرتكبة في الأردن ، البالغ عددها(٤٦٧٢٠) جريمة أو

جنحة، في حين تشكل نسبة الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث الإناث (٤%) من إجمالي الجرائم المرتكبة من قبل الأحداث الذكور . "مديرية الأمن العام، ٢٠٠٩".

وكانت أصغر نزيلة في سجن الجويده عمرها ١٨ سنة من محافظة الزرقاء وأوقفها المحافظ على خلفيه قضايا مختلفة ، أما النزيلات المتقدّمات في العمر في مركز إصلاح جويده فقد بلغ عددهن ٩ نزيلات ويتمتعن بمعاملة حسنة، وأوقفن على خلفية قضايا مالية (شيكات) ونقصد متقدّمات في العمر أي عمرهن ٥٠ عاماً فما فوق . "مديرية الامن العام، ٢٠٠٩".

سابعاً: القانون الأردني ومحاكمة للجريمة

لقد حارب القانون الأردني الجريمة بجميع أنواعها ووضع العقوبات حسب نوع الجريمة وحجمها ، ولم يفرق بين مرتكب الجريمة في العقاب ، سواء كان ذكراً أم أنثى محاوله منه في منع الجريمة، والتخفيف منها ليسود الأمن والأمان بشكل أكبر في المجتمع وبذلك فرض على المرأة المجرمة عقوبة مثلها مثل الرجل المجرم ، دون أي تمييز .

فقد جاء في قانون العقوبات الأردني المعدل رقم ٨ / ٢٠١١ والمنشور بجريده الرأي تاريخ ٢٠١١/٥/٢م فيما يخص الجريمة المرتكبة من قبل النساء فقد جاء في محاربة الجرائم الواقعة على الإدارة العامه والمخلة بواجبات الوظيفة جاء في الماده ١٧٠ أن كل موظف "موظفة" ندب إلى خدمة عامة سواء بالانتخاب أو بالتعيينوا إذا قبلت هدية مقابل العمل بحكم وظيفتها تحبس وتعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين أو بغرامة مالية تعادل قيمة ما طلب .

وفي محاربة الجنح المخلة بالآداب الاسرة .

جاء في المادة ٢٨٢ يعاقب الزاني والزانية برضاهاما بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات، على أن لا تنقص هذه العقوبة عن سنتين في حالة كانت متروجة، وكذلك إذا كان متزوج . أما إذا كانت واقعة الزنا في بيت الزوجية فإن العقوبة لا تقل عن ثلاثة سنوات.

وفي المادة ٢٨٣ انه لإثبات جريمة الزنا يجب ان يضبطا في حالة تلبس بالفعل ، أو صدور إقرار قضاي أو وثائق قاطعه بوقوع الجريمة ولا يجوز الملاحقة لأي منهم إلا بشكوى الزوج أو الزوجة مادامت العلاقة الزوجية قائمه بينهما.

وفي المادة ٣١٦ .

كل مِرأة يثبت عليها أنها إبتغاء للكسب وبأنها تساعد مِرأة ، أو ترغمها على مزاوله البغاء مع شخص آخر، تعاقب بالحبس مدة سنة أو بغرامة مالية مقدارها ٥٠ دينار .

أما في محاربة الاجهاض جاء في المادة ٣٢١ .

كل مِرأة أجهضت نفسها بما تستعمله من الوسائل تعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات.

وفي المادة ٣٢٢ .

انه من أقدم على إجهاض مِرأة برضاها ، عوقب بالحبس من سنه إلى ثلاثة سنوات وا إذا نتج عن الإجهاض موت المرأة عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة المؤقتة بمدته لا تقل عن خمس سنوات.

أما من تسبب بإجهاض إمراة دون رضاها ، عوقب بالأشغال الشاقة مدته لا تزيد عن عشر سنوات ولا تنقص عن عشر سنوات إذا أدى ذلك إلى موت المرأة وجاء ذلك في المادة ٣٢٣ .

أما إذا كان المرتكب طبيب أو جراحاً أو صيدلياً أو قابله ، فإن العقوبه تزداد مقدار مثلها.

أما في باب الجنايات والجنح التي تقع على الانسان.

فقد جاء في المادة ٣٢٦ له من قتل انساناً قصداً عوقب بالأشغال الشاقة عشرين عاماً .

وفي المادة ٣٣١ جاء فيها أنه إذا تسببت امرأة بفعل أو ترك مقصود في قتل وليدها الذي

لم يتجاوز السنة من عمره يستلزم الحكم عليها بالإعدام ،أما إذا إقتنعت المحكمة أن المرأة حين

إرتكبت الجريمة لم تكن إستعادت وبعيها تماماً من تأثير الأولاد أو الرضاعة .،الناجمة عن الاولاده

تبدل عقوبة الإعدام بالإعتقال مده لا تقل عن خمس سنوات .

وفي السرقة :

تعاقب السارقة من ستة أشهر إلى خمس عشر سنة ،مع الأشغال الشاقة حسب نوع السرقة

ومكانها وزمانها والأشخاص اللذين اشتركوا في عملية السرقة .

وحارب جريمة الأتجار بالمخدرات بالحبس مدة لاتقل عن سنة ولاتزيد عن سنتين وبغرامة مالية

قيمتها من ألف دينار إلى ثلاثة آلاف دينار كل من تعاطي أو إستورد المواد المخدرة سواء ذكر أم

أنثى وذلك حسب ما جاء وذلك كما ورد في المادة ٢١٤ من قانون المخدرات الاردني لسنة ٢٠٠٢ .

ثامناً :الزيادة السكانية وعلاقتها بالجريمة

إن المجتمع الأردني يتكون من الريف والمدينة والبادية ، ولكل منهن خصائص ومميزات

التي تميزه عن غيره ، فالريف خصائصه وللمدينة خصائصها ،وفي كلا الحالتين هو مجتمع

محافظ ، فالريف يتميز بالهدوء وقلة انتشار المشاكل الإجتماعية ،وكذلك الجرائم به قل نظراً

للتجانس واسلوب حياتهم المتقارب ،فالمجتمع لريفي يتميز بأسرة الممتدة التي يكون فيها أفراد

العائلة ذو عدد كبير .ويتميز الريف بقلة عدد السكان مقارنة مع أعداد السكان في المدينة ،

فالشخص الواحد يعرف أبناء القرية جميعها ، ويتميز الريف بالعادات والتقاليد التي يحافظ عليها

الريفيين ويتمسكون بها بشده وهي تحدد لهم معظم أوجه حياتهم .

فعندما تقوم المرأة الريفية بعمل الجريمة أو أي فعل يعاقب عليه القانون ومخالف للعادات والتقاليد الريف فإنهم يقومون بالسيطرة على المشكلة والعمل على حلها من قبل اشخاص مؤهلين في القرية أو كبار في العمر وذلك قبل ان تصل إلى الجهات الرسمية المعنية وتسجيلها بشكل رسمي .

لذلك مهما كان السبب فإنهم في أغلب الأحيان لا يسمحون بسجن المرأة ولا تصل الامور لهذا الحد ، لان حجز المرأة في مركز الإصلاح يمثل بالنسبة لهم عار على أهلها واقاربها وعلى العشيرة بأكملها ، فالريف متماسك وفيه تهمهم مصلحة الجميع بالقرية ، لذلك يبادر أهل الإصلاح إلى حلها فلا تعلم الجهات المعنية بحصول هذه الجرائم ، على عكس من جرائم الذكور التي تصل في معظمها إلى الجهات المعنية ويعاقب الشخص عليها وتسجل قيد امني بحق ذلك الفتى .

المرأة الريفية الاردنية ملأة خجولة وتقف العادات والتقاليد عائق أمامها لإرتكاب أي نوع من الجرائم ، أي تمثل حاجز بينها وبين الجرائم ، فهي ليست سمعتها لوحدها بل سمعتها وسمعة أهلها وعشيرتها وهو شي مشترك بينهم . محمد الربيع، (الفاعوري ٢٠١٠ ص ١٤٥) .

أما الحياه في المدينة مختلفة عن حياه الريف ، فللمدينة خصائص تختلف عن القرية والتي كان لهجر أهل الريف إلى المدينة أهم عامل من عوامل زيادة أعداد السكان فيها ، وهذا أدى إلى زياده الجرائم بالمدينة بشكل عام ، وجريمة النساء بشكل خاص .

صحيح أن الحياة في المدينة أيسر من ناحية الوظائف والبنى التحتية والحياة أسهل لكثير من الاشخاص ، ففي المدينة يتوفر ما لا يتوفر بالقرية ، حيث النوادي للشباب والشابات لقضاء وقت الفراغ والحدائق التي يتواجد فيها الكثير لقضاء وقت الفراغ ، ومدينة العاب للترفيهة عن الصغار ، والأسواق أكثر من الريف لتلبي حاجات الأشخاص ، لذلك كثير من الريفيون يذهبون إلى المدينة لشراء الحاجيات والتعليم ، لأن الريف في معظمه يخلو من الجامعات والمؤسسات التعليمية الكبيرة .

وفي المدينة العلاقات الإجتماعية أقل متانة وصلابة ، وكل شخص تهمة مصلحته الشخصية أولاً ويفضلها على غيره ولا يهمله شي غير ذلك ، على العكس من العلاقات في القرية التي تتميز بالصلابة والمتانة وتفضيل مصلحة الجماعة على المصلحة الشخصية .

ونتيجة لذلك تكثر الآفات والأمراض الإجتماعية في المدينة، لذلك يكثر فيها السرقة والسطو والاختطاف والإنتحار وتعاطي المخدرات والتجارة بها وتصنيعها في بعض الأحيان ، وفي المدينة تكثر الجرائم الأخلاقية مثل البغاء والزنا وذلك نتيجة لخروج المرأة من منزلها بشكل كبير للعمل وا لدراسة أو للتنزه وقضاء وقت الفراغ لديها ، وطبيعة اللباس الذي ترتديه المرأة في المدينة الذي يكون في أغلب الأحيان غير محتشم وفاضح لمفاتها، وفي المدينة تعتمد المرأة على نفسها في الإنفاق وربما تكون مسؤولة عن أسرته في الإنفاق ، حيث تنتشر في المدينة بيوت البغاء "الدعارة" والتي تكون المرأة ضحية فيها حيث تجد في هذه البيوت وسيلة سهلة للحصول على المال خصوصاً في فصل الصيف حيث يكثر أعداد الأجانب الذين يتراودون على هذه البيوت ، في الوقت الذي تكاد القرية أن تخلو من مثل هذه البيوت وإن وجدت تكون بالخفية.

وعند ارتكاب المرأة للجريمة في المدينة فإنها من المؤكد أنها ستصل إلى الجهات المختصة ، وتسجل وعندها ستأخذ المرأة العقاب اللازم وتسجل قيد أمني بحقها ، لأنه لا احد يعمل على التدخل لحل مثل هذه المشكلة لدى المرأة ومنعها من العقاب الا لاجرم للجريمة التي قامت بها، وعادات وتقاليد المدينة مختلفة عن القرية ولا تقف عائق أمام المرأة في منعها من ارتكاب الجريمة والذي نراه يقف بحزم في وجه المرأة عند ارتكابها للجريمة، ولكن يجب التأكيد على أنه لقيام المرأة بالجريمة يجب أن تتوفر لها الرغبة والإرادة في ارتكابها للجريمة قبل كل شي .

لذلك فإن الزيادة السكانية تساعد وتساهم في نمو الجريمة وتطورها وانتشارها لدى المرأة ، عدا عن الفقر والبطالة التي تعد من أبرز عوامل ودوافع المرأة لإرتكاب الجرائم .

حيث في الإحصائية للعام ٢٠١٣ تركز تواجد الأردنيون في محافظة العاصمة حيث بلغ عدد قانطبيها ٢,٥ مليون ،أي بنسبة ٣٨,٧% من مجمل الأردنيون ،تليها محافظة إربد حيث بلغ عدد سكانها مليون ونص أي بنسبة ١٧,٨% ومحافظة الزرقاء ٩٧٢,٩ الف وشكلو ١٤,٩% من إجمالي عدد السكان ،ويوجد في محافظة الزرقاء أشخاص من كل المحافظات ، بل من كل عشيره فهي كما يقال المملكه المصغره ، لتحتل باقي المحافظات باقي المراكز وقد لوحظ أنه يوجد عوامل في زياده الجريمة غير الفقر والبطاله أهمها الزيادة السكانية حيث في أغلب الأحيان لا يستطيعن النساء الإندماج في الحياة. " جريده الدستور ،الأحد مايو أيار ٢٠١٣".

والجريمة لنسوية على الرغم من أنها موجودة في المجتمع الأردني إلا أنها قليلة ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الأردني المحافظة اجمالاً ووعي المرأة الأردنية .

وقد أشار موقع مديرية الامن العام أن ٣٠% من النزيلات في مركزا لاصلاح والتأهيل كن يحملن جنسيات مختلفه غير الأردنية ، ولم يتجاوز نسبة المرأة المدمنه ١% من مجموع السكان ويرجع ذلك إلى وعي المرأة الأردنية لهذه الآفه الخطيره التي تهدد حياتها وحياء اسرتها ومجتمعها ، ولا تشكل نسبة جرائم النساء أكثر من (٢,٦٩%) من إجمالي الجرائم المرتكبة لعام (٢٠٠٩) . " موقع مديره الأمن العام الأردنية .

تاسعاً: تفسيرات النظرية النسوية للجريمة

معظم النظريات القديمة ركزت على جريمة الرجل واهملت المرأة واصبحوا يطبقوا نظرية الرجل المجرم على المرأة المجرمة .

وفي العقود القليلة الماضية ،ظهرت ما يسمى بالنظرية النسوية وتحدث هذه النظرية علماء الاجتماع اللذين ركزوا على جريمة الرجال وادوارهم سواء بالجريمة او غيرها وقللوا من دور النساء.

وذهب كثير من مؤيدي النظرية النسائية إلى إتهام العلم بانه متحيز بشكل كبير نحو النظريات الذكورية لفهم الواقع الاجتماعي .

ويوضح كاين " نأ المر أختلف عن الرجل وهذا شيء طبيعي مما أدى إلى إعاده النظر في النظريات الموجوده cain"

وملامح النظرية النسوية ظهرت مع بولاك "في كتابه " إجرام المرأة " ١٩٦١ ويعتبر هذا الكتاب الدراسة الوحيدة في تلك الفترة التي تناولت المرأة والجريمة ، وتحدثت كتابه عن اختفاء النسبي لجريمة المرأة ، وبان لها دور في الجريمة ولكنة لا يظهر في المحاكم ، ويرجع السبب في ذلك ان النساء مخادعات وحقوقات وراثيا،وتعمل معظم النساء على استغلال الرجال مسلوبي العقول . وهناك عاملين وراء انحراف الاناث هما :النمو الجسدي المبكر ، والنضج الجنسي وركز بولاك في دراسة على أن جرائم النساء تكون خفية وغير مسجلة مثل عمليات الاجهاض الغير شرعية وسرقه البضائع من المحلات ، والسبب الآخر في الأعداد الصغيرة للنساء في الإحصائيات الجنائية أن ضباط الشرطة والقضاة في تحييز مستمر لصالح المرأة والمرأة في نظره أكثر إبحرافاً من الرجل ،بسبب طبيعتها المخادعة وتنعكس في الجرائم الاخلاقية كما تتميز المرأة بمكرها كما في جرائم النصب والإحتيال ، والتزوير ولايمكن للرجل حسب راي بولاك إخفاء كثير من الجرائم التي يقوم بها . "الوريكات ٢٠٠٤ ٢٦٢_٢٦٣" .

وبعد بولاك جاءت دراسة ادلر في كتابه "إخوان في الجريمة" ١٩٧٥ والذي يرى في تحرير المرأة وحصولها على كثير من الإحتيازات والحقوق والمساواة سبباً في نمو الجريمة النسوية وتطورها في المجتمعات المختلفة.

فلم تعد النساء تلتزم الطبخ او حمل الاطفال في أمريكا ، وعند هجرهن لأدوارهن زادت الجريمة وأنه بتحرير النساء بصورة متزايدة في الولايات المتحدة والعالم العربي بصفة عامة ، وهذا التحرير اخذ بهن إلى إلى مناطق "رجالية " جديدة من التجربة بما في ذلك الجريمة ، فالتحرر سبب من اسباب الجريمة في رأي ادلر .

اما كارل سمارت في دراستها المرأة المجرمة حقيقة ام خرافة " فكشفت عن العلاقة السببية بين تحرير المرأة والجريمة ، فتوصلت إلى ان هناك تزايد في معدلات الجريمة ولكن السبب ليس فقط التحرر بل هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية أخرى ساهمت في نمو الجريمة .

وقد أشارت النظرية النسوية في تفسيرها لإختلاف جريمة المرأة عن الرجل إلى التنشئة الاجتماعية المختلفة للمرأة ، والتي يتحدد من خلال هذه التنشئة الدور الاجتماعي لكل من المرأة والرجل ، لذلك نلاحظ انخفاض معدلات العنف عند المرأة ويرتفع لديها جرائم ذات الطابع النسوي مثل الدعارة .

ويلاحظ في بعض الأسر أن هناك ضبط اجتماعي صارم للإناث سواء كان في البيت والمجتمع ، وسيطرت الرجال على الحياة العامة بشكل عام ، ونتيجة لذلك يقل خروج المرأة من المنزل وإختلاطها وحتكاكها بالآخرين ، كما وتقل المسؤوليات لديها ، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى قلة اتاحة الفرص للإناث لإرتكاب الجرائم .

كما ان إرتكاب المرأة للجريمة يؤثر على سمعتها وعلاقتها الاجتماعية ويؤثر بالتالي على الأسرة ، وهذا بدوره يقود المرأة الى عدم إختراق القانون وكره ذلك عكس الرجال.

لذلك نجد النظرية النسوية تساعد على فهم وتفسير الجريمة من قبل المرأة ، كما ركزت تركيزاً كاملاً على المرأة ، لذلك من الصعب تفسيرها وتعميمها على الرجال .

وفي العقدين الماضيين ظهرت حركات نسوية قامت على مفاهيم عدة ، فقامت الأولى منها على مفاهيم الجندر والعرق والطبقة والثانيه كانت جندرية خالصة ،اما الثالثه :قامت على الجسم والجنس وكان الاتجاه الماركسي من أبرزها .

فهو يرى أن النظام الرأسمالي ، قائم على إستغلال النساء والفقراء بشكل خاص ، ويقسم العمل على أساس الجنس ، حيث تحتل النساء أماكن غير رفيعة وامتدنية في العمل وأدى ذلك لان يكون مصدر للجريمة عند المرأة .

وتوزيع الثروه وتقسيم العمل القائم على الجنس الامر الذي يدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجرائم ذات الطبيعة الاقتصادية أو خاصة بالملكية ، وثانياً : مكانة المرأة في سوق العمل التي تصل إلى مستوى التهميش الذي يجعلها تكون تابعة للرجل ، مما يفضي الى شعورها بالإحباط ، الأمر الذي يؤدي بها إلى ارتكاب الجرائم والحاق الضرر بالرجل . "الوريكات ، ٢٠٠٤، ص ٧٣" .

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

دراسة عبد الله غانم، ١٩٩١م. دراسة بعنوان "المرأة وتجاره المخدرات".

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفه مايلي:

*الخصائص الشخصية للنساء المتعاملات مع المخدرات .

*البيئة الأسرية والإقتصادية التي نشأت فيها هؤلاء المبحوثان وعلاقة هذه الخصائص باشتغالهن

في تجاره المخدرات.

*العوامل التي تساعد النساء على الإستمرار في تجاره المخدرات .

طبقت هذه الدراسة على عينه مكونه من إمراة ٥٠ مسجونة بقضية مخدرات والاتجار بها في سجن

الإسكندرية بمصر .

وإعتمد الباحث في هذه الدراسة على أداة الملاحظة بالمشاركة بإضافة إلى المقابلة

المكررة للمبحوثات في محاوله من الباحث أن تكون الدراسة أقرب إلى الطريقة الإثنوبولوجية.

وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

*حجم الاسره ليس له أي علاقة بارتكاب المرأة للجريمة .

*غالبية النساء المجرمات هن من المتزوجات .

*وكانت أسباب الإتحراف لديهن هي: ٤٠%منهن تعلمن ذلك من الزوج و ٢٤%من الأبوين والاخوه

، و ١٦%بسبب الفقر و ٨%نتيجة الصداقة السيئة .

* ٣٠%من العينة انحدرن من سُر يعمل عائلتها في تجارة المخدرات .

*غالبية المبحوثات قد تجاوزت اعمارهن الثلاثين عاما.

*انتشار الامية لدى غالبية المبحوثات وتدني الحالة التعليمية لدى الباقي .

نسبتكبير من ازواج المبحوثات يعملون في تجارة المخدرات .

ان ٧٨% من العينة ولدن في مناطق حضرية و ٩٢% ولدن في احياء شعبية.

*معظم المبحوثات لديهن مهن بسيطة مثل بائعة متجولة و ١٨% خادمت ، ٢٤% ربات منزل.

*تبين أن الإستقرار الأسري والتماسك القوي سواء في المرأة الوالديه او المرأة الزوجية يعتبر سمة

مميزه للمشتغلات بتجارة المخدرات ويعتبر هذا التماسك عاملا من عوامل الإحتراف ، حيث أن هذه

العلاقة يغطي عليها جانب المنفعة.

وأجرى (المومني، ٢٠٠٢) بعنوان "جرائم النساء في المجتمع الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة حجم ظاهرة الجريمة عند النساء الأردنيات، إضافة إلى

أنماط الجرائم التي ترتكبها المرأة، وأهم العوامل التي تدفعها إلى ذلك، وتكونت عينة الدراسة من

١٤٧ نزيلة في مركز الإصلاح والتأهيل حيث وزعت عليهم استبانة قسمت الجريمة إلى نوعين:

جرائم أخلاقية وجرائم متنوعة. وقد أظهرت نتائج الدراسة تدني مشاركة المرأة في ارتكاب الجرائم

مقارنة مع الرجال، وكانت أكثر جرائم النساء ارتكاباً هي جرائم الاعتداء على الإنسان، ويتبين من

نتائج الدراسة تشابه في نمط الجريمة المرتكبة من قبل النساء والرجال، مع اختلاف في عددها

وترتيبها بين كلا الجنسين، وقد أظهرت الدراسة مشاركة المرأة في ارتكاب أنماط جرائم جديدة

وغريبة عن المرأة في المجتمع الأردني.

وأجرت (البلووشي، ٢٠٠٣) دراسة بعنوان "العلاقة بين جرائم النساء بعض التغيرات الاجتماعية والاقتصادية"

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية وجرائم النساء في سلطنة عمان، ومعرفة أنماط الجرائم المرتكبة من قبلهن، ومعرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبات الجرائم، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة وزعت على النساء العمانيات اللواتي ارتكبن جرائم بمختلف أنواعها، والموجودات وقت إجراء الدراسة داخل مركز الإصلاح والتأهيل والبالغ عددهن (٥٠) نزيلة وموقوفة، إضافة إلى دراسة الحالة التي تم تطبيقها على الحالات الموجودة بمراكز الإصلاح والتأهيل. وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد الدراسة من الفئة الشابة تحت سن (٣٠) سنة، كما أن غالبيةهن قد حصلن على تعليم متدن، وأن نسبة (٤٨%) منهن من العازبات، كما بينت نتائج الدراسة أن مستوى النزيلات الاجتماعي والاقتصادي متدني جداً، إضافة إلى وجود أثر واضح للتنشئة الأسرية في اتجاهات النزيلات نحو السلوك المنحرف. كما بينت الدراسة أن أكثر نمط الجرائم ارتكاباً من قبل النساء هي الجرائم الأخلاقية (الزنا).

دراسة هياجنه "٢٠٠٣" بعنوان "جرائم النساء الاخلاقية في المجتمع الأردني _دراسة ميدانية.

هدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص الشخصية والاسرية للمسجونات والموقوفات على خلفية ارتكاب الجرائم الأخلاقية، وبيان تصور المبحوثة لذاتها والظروف والأحوال المتعلقة بالقضية، ولإستخدام الباحث إستمارات لجمع المعلومات والبيانات، وتوصلت الدراسة إلى إنتماء النسبة الكبرى من المبحوثات إلى الفئة العمرية (١٨_٢٥) ولإرتفاع نسبة العازبات والاميات وغير العاملات، وأكثر من نصف المبحوثات يقمن في مدن، ويشعرن بالحزن والكآبة، والمعاملة

السيئة من قبل الآخرين مما يضطرن في كثير من الأحيان إلى إستغلال مفاتهن لتحقيق رغباتهن.

وكان الإنتماء الفئة الكبرى إلى أسر يتراوح عدد أفرادها بين (٨_١٢) فرداً.تدني المستوى الإقتصادي والتعليمي للوالدين والزوج وتعاطيهم في بعض الأحيان للمخدرات ، والكحول والقمار ،ومشاهدة الأفلام الإباحية ،وإرتباط عدد كبير من المبحوثات بعلاقة أسرية تتصف بالعنف مع الزوج الأم وزوجه الأب ، أن هناك عددكبير من أفراد المرأة تكررت لديهن الجرائم الاخلاقية وكانت نسبةكبيرة لجريمة الزنا تليها الدعارة ، والرغبة في الانتقام من الالهل والزوج بارتكاب الجريمة ، وكان هناك دافع قوي من الأصدقاء لإرتكاب الجريمة ، وأكثر من نصف المبحوثات تعرضن للإيذاء الجسدي أو النفسي من قبل الزوج ،تليه أحد أفراد المرأة ، والغالبية يشعرن بالندم الشديد.

دراسة السيف، ٢٠٠٤ بعنوان "جرائم النساء في المملكة العربية السعودية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المرتبطة بإجرام المرأة السعودية، وكذلك العوامل التي تحد من الاستقرار والإشباع العاطفي عند الإناث (زوجات وبنات) في الأسرة السعودية باعتبارها نواة المجتمع كما حددها نظام الحكم، ومعرفة الآثار السلوكية المنحرفة التي تنتج من جراء الحرمان العاطفي عند الإناث ، وتكونت عينة الدراسة من النساء المحكوم عليهن بالسجن لإرتكابها جريمة جنسية أو مخدرات أو مسكرات أو جرائم واعتداء وأموال وعددهن (٢٢٨) امرأة محكوم عليها بالسجن في مؤسسات رعاية الفتيات ومراكز النساء بالمملكة، حيث إستخدم الباحث الإستبانة للتوصل إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن نمط جريمة المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الزواج والفارق العمري مع الزوج حيث أن أكثر أنماط الجرائم المرتكبة هي قتل الزوج

الأكبر سناً بسبب فقدان الزوجة المودة والرحمة من الزوج أو بسبب الحصول على المال، كما أن قتل الأزواج كان يعود في الغالب إلى حرمان الزوجة اقتصادياً وجنسياً

دراسة السيف بعنوان ٢٠٠٤ "الحرمان العاطفي في المرأة السعودية وعلاقتها بجرائم الإناث"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة ثقافة المجتمع والحرمان العاطفي الأسري عند الزوجان ودفعن نحو ممارسة الجريمة والانحراف بحثاً عن مشاعر والحنان والكشف عن علاقة ثقافة المجتمع بالحرمان العاطفي الأسري عند الزوجات ودفعن نحو ارتكاب الجريمة والانحراف كرد فعل وانتقام وكراهية للزوج والكشف عن العوامل الثقافية المرتبطة بطلاق النساء في المجتمع وحرمانهن من العاطفة الزوجية علاقة ذلك بارتكابهن السلوك الاجرامي والكشف عن العوامل المؤثرة في الحرمان العاطفي عند بنات الاسر السعودي الغير متزوجات خاصة ما يتعلق بأسلوب المعاملة الوالدية لهن اجرية هذه الدراسة على النساء المسجونات في سجون النساء ودور الملاحظة الاجتماعية في السعودية وكان عددهن ٢٢٨ امرأة وركز البحث على الاستبيان وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة هي أن الاسر تلعب دوراً مهماً في ارتكاب المرأة للجريمة الاخلاقية حيث أن غالبية المتزوجات يتجهن إلى هذا النوع من الجرائم نتيجة لفقدان العاطفة الزوجية بسبب الطلاق وسوء معاملة الزوج الذي اجبره على الزواج منه بضغط من الاسر لمحاولة الانتقام أن غالبية الفتيات ينحرفن بسبب سوء معاملة الوالدين والاخوة وفقدان الحنان والعطف وتقصير الأباء بأشباع الحاجات الأساسية لهن فيتجهن إلى ممارسة أفعال مخلة بالاداب سداً للحاجة المالية

دراسة هادية العود بهلول ٢٠٠٥ بعنوان " جرائم النساء من خلال باب اخبار الجريمة في أهم الصحف اليومية في تونس "

وهدفت الدراسة إلى استكشاف جريمة المرأة والتعرف على مدى تطورها نوعيا بالاساس ومحاولة فهم الظاهره على ضوء التحولات الاجتماعيه التي عرفها المجتمع التونسي .
حيث قامت الباحثة بمعالجة كل اخبار الجريمة المتعلقة بالمرأة في اعداد جريدتين يوميتين من شهر نوفمبر ٢٠٠٤ الى شهر ابريل ٢٠٠٥ .

ومن اهم النتائج المتوصل اليها تبين أن نوع الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمع التونسي هي جرائم خاصة بلاخلاق الجرائم الجنسية تفوق (٣٧ %) التي غالبا ما مرفوقة بجريمة سكر أو عنف كذلك جرائم التي تقع بدافع الفقر والحاجة كذلك تورط المرأة لأسباب إقتصادية كالوعد بزواج مقابل استغلال إقتصادي ثم غدر أو خصامات زوجية بسبب الضيق المالي او لأسباب أخلاقية خيانة زوجية كما تبين إنتشار ظاهرة العنف اللفظي او الجسدي عن المرأة عند الزوج ، كما تشير اخبار الجريمة إلى انتشار ظاهرة استهلاك المخدرات بين فئات الإناث ، كما بينت الدراسة أن اكثر من ثلثي الجرائم ترتكب في المدن الكبرى المعروفة بأنها اقطاب جذب سكاني فهي مراكز اقتصادية مهمة تكثر فيها فرص الجريمة وأن هذه الجرائم غالبا ما تقوم بها إناث جئن من مناطق ريفية للإقامة في هذه المدن بغرض العمل لكن سرعان ما يتجهن إلى كسب المال من السرقة والدعارة وذلك لقلّة فرص العمل أمام إرتفاع تكاليف المعيشة .

تبين من خلال الدراسة تغير في اسلوب الجريمة عند المرأة كتوخي العنف والتهديد باستعمال الاسلحة البيضاء لتهب او استخدامها لخلع المنازل والمحلات التجارية لسرقة وكذلك عدد كبير من المنحرفات يرتكبن جرائمهن ضمن مجموعات من الجنسين .

دراسة نجيب علي "٢٠٠٦" بعنوان "إجرام النساء في مجتمع اليمنى"

هدفت هذه الدراسة إلى:

* معرفة حجم إجرام المرأة اليمنية مقارنة بالرجل وايضاً حجم الإجرام الواقع عليها ونوعيه هذا الإجرام.

* الكشف عن أهم العوامل التي دفعت بالمرأة الجزائرية لارتكاب الجريمة.

* البحث عن الوسائل المختلفة التي تساعد على الحد من عوامل إجرام المرأة اليمنية والاعراض الواقع عليها .

* بيان الحقوق التي نصت عليها القوانين الجزائرية اليمنية والتي يجب أن تحصل عليها المرأة عند ارتكاب الجريمة .

معرفة طبيعة الافعال الخطره المرتكبة ضد حقوق المرأة اليمنية .

وقد استخدم الباحث لجمع المعلومات الاستبيان بالإضافة إلى المقابلة.

وتوصل الباحث النتائج الآتية :

* ٣٩% من أفراد العينة من ابناء وامهات لايعيشون مع بعضهم بسبب وفاه أحد الأبوين أو كلاهما أو وقوع طلاق بينهما .

* ١٠% من ابناء السجينات أميون و ٩٩% من امهاتهن أميات ،ومن الملاحظ ارتفاع نسبة الامية لدى السجينات انفسهن .

* أن غالبية الفتيات والنساء الجانحات ياتين من اسر تتميز بالفقر ويكون الزوج عاطلا عن العمل

، كما أن أكثر السجينات هن من غير العاملات فقد بلغن نسبة ربات البيوت ٨٨%.

* ٤٩% من السجينات المتزوجات يتعرضن لمعاملة سيئة من قبل ازواجهن

* الكثير من النساء كن يتعاطين القات والمباك في مجالس نسائية وهذا يدل على رفقة السوء.

دراسة مزوز بركو "٢٠٠٩ بعنوان إجرام المرأة في المجتمع الجزائري _العوامل والآثار "

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص النفسية والاجتماعية للمرأة المجرمة ، وعلاقتها للمرأة المجرمة بضحاياها وكذلك هم الوسائل التي تستعملها المرأة لتنفيذ الجريمة ، وكذلك التعرف على العوامل والأبواب التي تدفع المرأة إلى إقتراف الفعل الإجرامي ومعرفة الآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة ، وقد إستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة وعينة الدراسة التي كانت من النساء اللواتي اقترفن الجريمة وكان عددهن (٩٠) حالة وتوصلت إلى انخفاض نسبة جرائم المرأة إلى جرائم الرجل في المجتمع الجزائري ، وبفارق كبير جداً لصالح الرجل ، وهناك فروق نوعية وكمية في عدد ونوع الجرائم المرتكبة من قبل الرجال والنساء على حد سواء ، حيث تكثر جرائم الرجال في السرقة والقتل ، في حين تكون الجرائم الرئيسية للنساء هي القتل، الدعارة، الزنا ومستوى الدراسي للسجينات منخفض ورأ المرأة ترتكب الجريمة ليلاً" بنسبة (٦٠ %) مقابل (٤٠%) تتم نهاراً وأكثر جرائم النساء تكون بوجود طرف ثالث ، ووسيلة المرأة في الجريمة أنها تستعمل الآلات الحادة والسّم والمتاجرة بالجسد ، وكان الرجال أكثر لبتهدافاً من النساء في جرائمهن .

دراسة حسناوي ٢٠١٢ بعنوان "أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع " .

هدفت هذه الدراسة إلى معرفه "أنماط الجريمة التي ترتكبها المرأة ، وحجم الجريمة في المجتمع الجزائري ومعرفة الدوافع والأبواب التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجرائم ، والتعرف على أهم المناطق التي يكثُر فيها جرائم النساء وتكون مجتمع الدراسة من النساء الجزائريات المرتكبات للجريمة والتي تم نشرها في الجريدة الوطنية والبلغ عددهن ٣١٣ وتوصلت هذه الدراسة بأن معدلات الجريمة مرتفعة في المدن ذات الاستقطاب الأكبر للسكان وأن أغلبية المجرمات ينتمن إلى الفئة العمرية من (٢٠_٣٠) وهن من العازبات والعاطلات عن العمل وأهم أنماط الجرائم كانت

الدعارة واحتلت المرتبة الأولى تليها السرقة والمخدرات لتحل الجرائم المتعلقة بالارها ب في المرتبة الاخيريه وأهم الدوافع للجريمة كانت الدافع الإقتصادي يليه الدافع الإجتماعي ،والدوافع البيئية كالأصدقاء وضعف الوازع الديني .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة كارول سمارت Carl Smart ١٩٧٩ بعنوان (المرأة المجرمة حقيقة ام خرافة)

استخدمت الباحثة الاحصائيات الجنائية الرسمية من السجلات الرسمية للسنوات (١٩٣٥-١٩٤٦) و(١٩٥٥-١٩٦٥) في الولايات المتحدة وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة السببية بين تحرير المرأة والجريمة واهم ما توصلت اليه التغير في موقع ومكانة المرأة الاجتماعية والاقتصادية ادى إلى عدم وجود تباين في تقسيم العمل بين الجنسين وتحري المرأة العملة عامل من عوامل زيادة الجريمة وأن الجريمة النسوية تنجى إلى الجريمة الذكورية كسرقة والسطو والجريمة المنظمة ونظرة المجتمع آنذاك أن النساء اصبحن موجهاً للجرام بصورة اعلى بسبب احتكاكهن بجنس الآخر خارج البيت يعني انه أي تغير اجتماعي واقتصادي يمس المرأة ينظره إليه بتخوف كبير بينما أي تعزيز لقيمة ودور المرأة التقليدي هو بمثابة مضاد حيوي لجنوح والفوضى الاجتماعية وتحرر المرأة إلى عدم وجود فروق جوهريه في الجريمة بينها وبين الرجل ، وذلك لصنف الاختلافات الثقافية بينهما أي المرأة أصبحت مساوية للرجل حتى في الجريمة .

دراسة سيسيليا شابرث Cecilia Shubert ٢٠٠٣ بعنوان "الجريمة النسوية والفقير".

وهدفت الدراسة إلى معرفة أنماط جرائم النساء المهمشات اقتصادياً ، ومعرفة الدوافع التي تؤدي بهن إلى ارتكاب الجريمة ، والعلاقة بين الفقر وجريمة المرأة وشملت الدراسة عينة من

النساء الريفيات وذلك بإستخدام الدراسة المعمقة ، وتوصلت إلى النتائج الآتية :الفئة العمرية تراوحت بين (٢٣_٤٦) وأغلبية أفراد العينة من المطلقات ولديهن اطفال من (طفل إلى ٤ اطفال) وأغلبهن عاطلات عن العمل ،وكانت أغلب الجرائم التي ترتكبها النساء هي: الإدمان على الكحول والمخدرات والتجاره بهولدعارة والسرقه ،جرائم الملكية ،النصب ،والتزوير وأهم الدوافع التي تؤدي بهن إلى ارتكاب الجريمة كانت ، وسيلة لإنهاء الفقر ،التعليم المتدني والعمل باجور زهيدة ،والفرص غير المتساوية والتهميش من المجتمع .

كما أن للبرامج التلفزيونية دور في ارتكاب المرأة للجريمة ، وان علاقه بين الفقر وجريمة المرأة هي علاقه معقده وفسرتها الباحثة بأنها علاقة منفعة وأن الفقر والجريمة احدهما وقود للآخر.

دراسة اويدان "Oberban ٢٠٠٣": بعنوان " الامهات المجرمات "

وهدفت الدراسة إلى معرفة الظروف التي تحيط بالنساء الآتي يرتكبن الجرائم ضد ابنائهن ، وقد بدا الباحث المقال بمناقشه مفهوم الامومة في الولايات المتحده الامريكية ،ثم مقارنة بثلاث دول اخرى متناولاً كل الأنماط وطرق الحياه الاجتماعيه والبلدان التي استعان بها هي: الهند،هنغاريا ،وفيجي .

ويعتمد الباحث في هذه الدراسة منهج المسح الثقافي لإنة منهج ملائم لإجراء هذا النوع من الدراسات وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية أن معظم النساء المرتكبات لجرائم ضد أبنائهن هن من الفقيرات وان النساء يتجهن إلى الإنحراف نتيجة العامل الاسري وما يفرضه عليها من ضغوط لا تتحملها ونأ للزوج دور كبير في دفع المرأة لإرتكاب الجريمة وأن هناك نساء إرتكبن الجريمة بناء على رغبة الزوج.

دراسة جوكوزي (Chukuezi) بعنوان "تاريخ المرأة الاجرامي دراسة في نيجيريا :

يهدف تحليل الجرائم النسائية في نيجيريا من جانب تطورها التاريخي والنوعي. وتكونت عينة الدراسة من إصدارات المحاكم ووزارة الداخلية النيجيرية في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥. وبعد إجراء التحليل بينت الدراسة أن هناك إعدادا متزايدة من النساء النيجيريات يشاركن في أفعال جرمية كنتيجة لسوء الوضع الإقتصادي و بسبب التغير الاجتماعي الذي تشهده البلاد. كما أشارت الدراسة أن عدد جرائم السرقة تتزايد بشكل واسع بين النساء بسبب حاجتهن للمال لإعالة الأسرة إما بسبب فقدان الزوج

قام بونانو (Buonanno) بدراسة بعنوان "المحددات الاجتماعية والاقتصادية لجريمة المرأة" (٢٠٠٥)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الجرائم التي ترتكبها النساء لأهداف اقتصادية أو لأسباب اجتماعية. وباستخدام منهجية البحث النوعي القائمة على التحليل والملاحظة والمقابلة، قام الباحث بالاطلاع على قضايا (٥٥٠) سجنية ايطالية ومقابلتهن حيث طرح عليهن سؤالاً حول نوع جريمتهم وسبب ارتكابها. وبينت الدراسة ان تدني الدخل والفقير كانت من أهم مسببات جرائم السرقة والاختطاف والانضمام للعصابات. وفي الجانب الاجتماعي أشارت (٢٣%) من السجنات أنهن ارتكبن جرائم قتل بحق الشريك أو أحد أفراد الأسرة بسبب غياب التفاهم العائلي أو العنف الأسري. كما بينت الدراسة أن هذه الفئة من النساء تتسم بالعدوانية والعنف واللامبالاة .

دراسة جيرتي بريتوريز H.Gertie Pretorius "٢٠٠٦" بعنوان: " موجة العنف وسوء المعاملة للنساء قاتلات أزواجهن".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة خصائص السجينات الإجتماعية ، والتعرف على العلاقات الاجتماعية للسجينة مع أسرتها ، وأسلوب المعاملة ، ووسيلة القتل وهدفت أيضاً إلى المقارنة بين النساء اللواتي إستعن بطرف ثالث لإرتكاب الجريمة، والنساء اللواتي لم يشاركن أي شخص. واستخدمت الباحثة في الدراسة إستماره لجمع المعلومات ، حيث بلغت العينة الدراسة ١٠٠ امرأة وتوصلت إلى النتائج الآتية من حيث العرق واللغة :السجينات كانوا من عرق مختلف الاعراق ومختلف اللغات ،وفيما يخص التعليم :أغلبهن لديهن مستوى تعليم ثانوي ، وأغلبية الاعمار كانت بالنسبة للسجينات من (٣٦_٤٥) ،وكانت علاقتهن علاقه جيد باسرهن فتره الطفوله ، وكان أكثر الأنواع شيوعاً من سوء المعاملة التي تعرضن لها :إستغلال إقتصادي و عنف جسدي و عنف لفظي وحرمان عاطفي.

أجرت تايرا وجرين و ريتشموند (Richmond and Green, Taira) دراسة بعنوان " الجرائم المرتكبة من طرف النساء" (٢٠٠٧)

دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الكشف عن حجم الجرائم التي ترتكبها المرأة في هاواي وطبيعتها. ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل البيانات الإحصائية لجرائم المرأة والصادرة عن دائرة الشرطة في هاواي، ومن ثم إجراء مقابلات فردية مع عينة مكونة من ١٢ نزيلة في إحدى المراكز التابعة للولاية. وبينت الدراسة أن الأرقام الإحصائية لجرائم المرأة في الولاية تتزايد بما نسبته ٤ % سنوياً حيث إحتلت مدينة هونولولو المرتبة الأولى في جرائم المرأة ، أما عن طبيعة الجرائم المرتكبة فهي السطو و القتل و إمتهان مهن مخالفة للقانون مثل بيع المخدرات والدعارة. أما

42 عن أسباب ارتكاب الجرائم فكانت معظمها لأسباب إقتصادية أو بسبب الانضمام لإحدى

العصابات المحلية بسبب الحرب أو الهجران وترك مسؤولية الأسرة للمرأة.

ثالثاً: مميزات الدراسة:

إستعرضت الباحثة (١٦) دراسة عربية واجنبية في مجال الجريمة النسوية وقد تنوعت

هذه الدراسات في مواضيعها وأهدافها ونتائجها وعيانتها .

إلا أن هذه الدراسة كانت تتميز عن الدراسات السابقة بعده جوانب تتلخص بمايلي: ركزت

هذه الدراسة من حيث الهدف على الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ، وأنماط

الجرائم المرتكبة من قبل النساء ، والتعرف على أهم الآثار الناتجة عن الجريمة النسوية سواء

المرأة أو المجتمع ، بإضافة إلى التعرف على أكثر المناطق التي تنتشر فيها جرائم النساء من

حضر وريف والبادية .

إلا أن هذه الدراسة إتفقت في بعض من أهدافها مع الدراسات السابقة ، وكان الهدف هو

التعرف على الأسباب والدوافع التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة في المجتمع ، حيث اتفق هذا

الهدف مع الهدف العام لدراسه المومني ٢٠٠٢ "الجريمة النسوية لأماتها ودوافعها وأسبابها" والذي

ينص هدف الدراسة حجم الجريمة النسوية ،إضافه إلى التعرف على أنماط الجرائم المرتكبه من قبل

النساء والأسباب التي تدفعها إلى ارتكاب الجرائم .

كما إتفقت هذه الدراسة مع دراسة حسناوي بهدفها العام الذي ينص على التعرف على الجريمة

النسوية بأهدافها وآثارها وأهم المناطق التي تكثر فيها الجرائم النسوية في المجتمع .

وإختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تناولت الموضوع بشكل عام وشامل

من جميع جوانبه طبق على مجتمع الدراسة مسح شامل من النزيلات في مركز الاصلاح والتأهيل

في الجويده للنساء في المجتمع الأردني الواتي كن متواجداً في ذلك الوقت بينما الدراسات السابقة في معظمها تناولت جانب واحد كنمط واحد من أنماط الجريمة ، او سبب واحد من أسباب قيام المرأة بالجريمة لواتر واحد دون تناول الجوانب و أنماط والأسباب الأخرى .

أما مجتمع الدراسات السابقة في معظمها إنفقت مع هذه الدراسة في أنها طبقت على النزيلات من النساء في مراكز الإصلاح المختلفة .

كما تتميز هذه الدراسة في كونها من أحدث الدراسات في هذا المجال في الأردن ، مما يضيف عليها الشموليه والقابليه للتعميم ،وتقدم هذه الدراسة النتائج والتوصيات التي يمكن ان تستند عليها دراسات وابحاث مستقبلية فيما يتعلق بالجريمة النسوية في المجتمع الأردني .

رابعاً:"المفاهيم الاجرائية.

• **المرأة المجرمة** هي تلك المرأه التي تسلك سلوك خارج عن القانون ومخالف للعادات

والتقاليد سواء جنحة أو مخالفة ويعاقب عليها با لسجن او الغرامة المالية".

• **جرائم النساء**:"هي تلك الجرائم التي ترتكبها المرأه وتقع ضمن نطاق جرائم الزنا ،الدعارة

،القتل ،السرقه ،القتل ،والتشرد وغيرها".

النمط: أنواع وأصناف الجرائم المرتكبة من النساء " .

الدوافع:"هي السبب المؤدي لإرتكاب المرأه لأنماط مختلفة من الجرائم " .

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- منهج الدراسة
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- مصادر جمع البيانات
- أداة الدراسة
- صدق أداة الدراسة
- ثبات أداة الدراسة
- تصنيف المقياس
- تحليل البيانات الأولية ومناقشتها (خصائص العينة)

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

يتناول هذا الفصل وصفاً للمنهجية التي استخدمتها الباحثة في القيام بهذه الدراسة، إذ يتضمن بيان لمنهجية الدراسة ومجتمع الدراسة والعينة وكذلك أداة جمع البيانات وثباتها وصدقها، كما تضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات.

١_ منهج الدراسة :

إتبعنا الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف بيان واقع الجريمة النسوية في المجتمع الأردني على آراء وإتجاهات مجتمع الدراسة مسح شامل للمجتمع ، من خلال دراسة ميدانية طبقت على النزليات في مركز الإصلاح والتأهيل الجويده للنساء في المجتمع الأردني.

٢_ مجتمع الدراسة :

يشمل مجتمع الدراسة الحالية جميع النزليات المحكومات في مركز إصلاح وتأهيل النساء المجتمع الأردني، وتم الإعتماد على المسح الشامل لجميع النزليات البالغ عددهن (١٦٥) نزيلة باعتبارها الفئة المستهدفة للدراسة .

٣_ عينة الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع النزليات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويده والبالغ عددهن (١٦٥) أي مسح شامل لمجتمع الدراسة .

٤_ مصادر جمع البيانات :

ولتحقيق أهداف الدراسة التي بنيت عليها الدراسة فإن الباحثة تعاملت مع نوعين من المصادر، وهما المصادر الأولية والمصادر الثانوية:

أولاً: المصادر الأولية :

وهي تلك البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام الإستبانة التي تم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، حيث غطت كافة الجوانب النظرية والتساؤلات التي أستندت إليها، حيث تم توزيع الإستبانات على عينة الدراسة من خلال الباحثة شخصياً.

ثانياً: المصادر الثانوية :

وهي البيانات التي أستخدمت لتكوين الإطار النظري للدراسة، حيث تم الرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للإطلاع عليها ومراجعة الأدبيات السابقة، وتحديدًا تمت الإستعانة بالمصادر التالية:

الكتب العلمية والمنهجية المختصة والمراجع والمصادر المتعلقة بدراسة الجريمة النسوية ، والدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في الأردن، والرسائل العلمية "ماجستير ودكتوراة" التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية .

٥_ أداة الدراسة :

تم الإعتماد على الإستبانة كأداة أساسية للأجابة على تساؤلات الدراسة، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات مجتمع الدراسة الذي تم فيه المسح الشامل لمجتمع الدراسة على الفقرات والعبارات المحددة بالإستبانة والمكونة من ثلاثة أجزاء وعلى النحو الآتي:

الجزء الأول (البيانات الأولية) والمتعلق بالخصائص الديموغرافية: يشتمل على بيانات تتعلق (العمر، المستوى التعليمي للنزيلة، المستوى التعليمي للوالدين والزوج، الحالة الإجتماعية، المهنة، مهنة الوالدين والزوج، الدخل الشهري للوالدين والزوج، مكان الإقامة، طبيعة السكن، سكن

والوالدين وسكن الزوج عدد افراد الاسره ، علاقه النزيلة مع الزوج والأثرة ، اسبقية الدخول الى السجن بالنسبة للاهل ، وأسبقية دخول السجن بالنسبة للنزيلة ، المساعدات التي تتلقاها الأثرة (المحافظة)

الجزء الثاني (محاوِر الدراسة) ويتعلق طبيعه الجرائم التي ترتكبها المرأة : ويشمل البيانات التي تتعلق بإستطلاع آراء مسح شامل لمجتمع الدراسة من خلال عدد من الأسئلة المباشرة والأسئلة المفتوحة التي تحتمل إجابات مختلفة نظراً لطبيعة ما يراه كل فرد من أفراد مجتمع الدراسة، حيث تكون من مجموعه من الاسئلة تختلف بحسب إختلاف آراء وإتجاهات مجتمع الدراسة.

الجزء الثالث: يشتمل على مجالات من أسئلة وفقرات الإستبانة موزعة على متغيرات الدراسة ومصممة بناءً على مقياس ليكرت (Likert Scale) الرباعي حيث تحددت خيارات الإجابة بخمسة مستويات وهي: بدرجة كبيرة (4درجات)، بدرجة متوسطة (3 درجات) بدرجة منخفضة (درجتين) بدرجة منخفضة جداً (درجة واحدة). حيث تكونت هذه الفقرات بصورتها النهائية من (٣١) فقرة قام كل فرد من لأفراد مسح شامل الدراسة بإختيار ما يناسبة من الخيارات المذكوره أعلاه.

٦_ صدق الأداة

للتأكد من صدق الإستبانة كأداة لجمع المعلومات من المسح الشامل لمجتمع الدراسة، ولكي تكون الأداء شاملة وتغطي كافة مجالات الدراسة بشكل دقيق، تم عرض الإستبانة على ذوي الخبرة والإختصاص و هيئة محكمين في علم الإجتماع والخدمة الإجتماعية والبالغ عددهم (٣) للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وبعد إسترجاع الإستبانات من المحكمين قامت الباحثة بإجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على أفرادمجتمع الدراسة وتم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة .

٧_ ثبات أداة الدراسة

بغرض التأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيقها على عينه الدراسة.

كما تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) cronbach alpha وبلغت قيم معامل

الثبات لفقرات الاستبانة (٠,٨٣٤٤) حيث تعد هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة

٨_ تصنيف المقياس

تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (٣١) فقرة، حيث أستخدمت الباحثة مقياس ليكرت

للتدرج الرباعي بهدف قياس آراء أفراد مسح شامل لمجتمع الدراسة، وتم إعطاء بدرجة كبيرة

(٤ درجات)، بدرجة متوسطة (3 درجات) بدرجة منخفضة (درجتين) بدرجة منخفضة جدا (درجة

واحدة)، وذلك بوضع إشارة (X) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الإعتماد على

التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

تم تقسيم الفئات المتوسطة الحسابية حسب المعادلة التالية:

طول الفئة = المدى / عدد الفئات

حيث ان المدى = الفئة العليا / الفئة الدنيا

من 1- 2.33 منخفضة.

من 2.34-3.66 متوسطة.

من 3.67 إلى 5.00 مرتفعة.

تاسطاً : المعالجة الإحصائية :

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية من خلال برنامج

الحزم الإحصائية (SPSS):

- التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد مسح شامل لمجتمع الدراسة.
- معامل الإتساق الداخلي كرونباخ ألفا لجميع مجالات الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مسح شامل لمجتمع الدراسة عن جميع مجالات أداة الدراسة.

- تحليل الانحدار البسيط (simple Regression).

- إختبار (independent sample T-Test) وتحليل التباين الأحادي (one-way anova).

١٠_ تحليل البيانات الأولية ومناقشتها (خصائص العينة)

يبين هذا الجزء توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة التالية: ، العمر، المستوى التعليمي للنزله و للوالدين والزوج، والحالة الاجتماعية ، ، المهنة، الدخل الشهري، مكان الإقامة، طبيعة السكن.

الاختبارات الخاصة بصدق الأداة (الاستبانة)

صدق أداة الدراسة Instrument Validity

تم التأكد من الصدق الظاهري (Face Validity) لأداة الدراسة، من خلال عرضها على عدد من المحكمين وعددهم (١٠)، وتم إجراء التعديلات اللازمة من خلال تعديل أو إلغاء أو إضافة فقرات من الاستبانة بشكل يحقق التوازن بين مضامين الاستبانة في فقراتها، ولتصبح أكثر وضوحاً لدى أفراد عينة الدراسة، وأكثر صدقاً في قياس المتغيرات المطلوبة.

متغير مهنة النزيلة:

الجدول (2):

توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير مهنة النزيلة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مهنة النزيلة	تعمل	٣٧	٢٢%
	لا تعمل	١٢٨	٧٨%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (2) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير مهنة النزيلة، نلاحظ أن النزليات اللاتي يعملن هن الأقل تكراراً واللاتي بلغ عددهن (٣٧) وبنسبة مئوية (٢٢%)، بينما اللاتي لايعملن هن الأكثر تكراراً والذي بلغ (١٢٨) بنسبة مئوية (٧٨%).

متغير العمر:

الجدول (3):

توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٢٠ سنة	٢٧	١٦,٤%
	من ٢٠_٣٠ سنة	٧٣	٤٤,٢%
	٣١_٤٠ سنة	٤١	٢٤,٨%
	٤١_٥٠ سنة	١٦	٩,٧%
	أكثر من ٥٠ سنة	٨	٤,٨%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (3) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير العمر، نلاحظ أن أفراد مجتمع الدراسة من النزليات المتواجدات في مركز الإصلاح والتأهيل الجويده اللواتي أعمارهن (أكثر من ٥٠ سنة) كان عددهم (٨) وهم الأقل تكراراً، وبنسبة مئوية (٤,٨%) واللواتي أعمارهن (من ٣١ سنة إلى ٤٠ سنة) هن الأكثر تكراراً واللواتي بلغ عددهن (٣٧) وبنسبة مئوية (٤٤,٢%).

متغير المستوى التعليمي:

الجدول (4):

توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	لا تقرا ولا تكتب	٢٦	١٦%
	إبتدائي	٢٨	١٧%
	إعدادي	٢٩	١٨%
	ثانوي	٤٨	٢٩%
	دبلوم	١٠	٦%
	بكالوريوس	١٩	١٢%
	دراسات عليا	٥	٣%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (4) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي، نلاحظ أن النزيلات من أفراد مجتمع الدراسة الذين مستواهم التعليمي ثانوي هن الأكثر تكراراً وعددهن (٥٠) وبنسبة مئوية (٢٩%)، بينما اللواتي يحملن شهادات الدراسات العليا كانوا الأقل تكراراً وعددهم (٤) نزيلات، بنسبة مئوية ٣%.

الجدول (٥):

متغير المستوى التعليمي بالنسبة للوالدين والزوج .

المتغير	الشخص	امي	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	دبلوم	جامعي	دراسات عليا
المستوى التعليمي	الوالد	٤٦ (٢٧%)	١٨ (١٨%)	٢٤ (١٥%)	٢٩ (١٨%)	٤ (٢%)	٢٩ (١٨%)	٤ (٢%)
	الوالدة	٦٠ (٣٦%)	٣١ (١٨%)	٢٧ (١٦%)	٢٣ (١٤%)	٩ (٦%)	٨ (٥%)	٧ (٤.٢%)
	الزوج	٣٨ (٢٧%)	٣٢ (٢١%)	٣٤ (٢٢%)	٢٧ (١٦%)	١٠ (٦%)	٢٢ (٧%)	٢ (١%)

يظهر من الجدول رقم (٥) مايلي:

- بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي للوالد يلاحظ ان الالباء الاميون هم الاكثر تكرارا، والبالغ عددهم ٤٦ وبنسبه (٢٧%)، لينال أصحاب الدراسات العليا والدبلوم المتوسط الاقل تكرارا بعدد ٤ لكل منهم وبنسبه (٢%) ، اما بالنسبة للوالده فكانت الاميات بالمرتبة الاولى وبعدد ٦٠ وبنسبه (٣٦%)، والامهات اللواتي يحملن دراسات عليا الاقل تكرارا بنسبه ٤,٢% والبالغ عددهن ٧، اما الازواج فلم يكونوا اوفر حظاً فقد كان الاكثر تكراراً الاميون بعدد (٣٨) وبنسبة (٢٧%) .

متغير الحالة الإجتماعية:

الجدول (٦):

توزيع مجتمع النزليات تبعاً لمتغير الحالة الإجتماعية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الإجتماعية	أعزب	٣٣	٢٠,٠%
	متزوجه	٧٧	٤٦,٧%
	مطلقه	٣٤	٢٠,٦%
	أرملة	٢١	١٢,٧%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (٦) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الحالة الإجتماعية، نلاحظ أن النزليات من مجتمع الدراسة واللواتي كانت حالتهم الاجتماعية (متزوجه) هن الأكثر تكراراً حيث بلغ عددهن (٧٧)، بنسبة مئوية (٤٦,٧%)، بينما أصحاب الحالة الإجتماعية (ارمله) هن الأقل تكراراً واللواتي بلغ عددهن (٢١) نزيله وبنسبة مئوية (١٢,٧%).

متغير الحالة الاجتماعية للوالدين:

الجدول (٧): توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية للوالدين :

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الحاله الاجتماعيه للوالدين	مطلقان	٢٥	%١٥
	متوفيان	٣٦	%٢٢
	احدهما متوفى	٤٢	%٢٦
	معا"حاليا"	٤٦	%٢٨
	زواج ثاني للام	٧	%٤
	زواج ثاني للاب	٩	%٦
	المجموع	١٦٥	%١٠٠

يظهر من الجدول رقم (٧) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية، نلاحظ أن المبحوثين من مجتمع الدراسة هن والديهن يعيشون معا"الأكثر تكراراً وعددهم (٤٢)، وبنسبة مئوية (٢٨%)، بينما الذين كانوا لديهن زواج ثاني للام هن الأقل تكراراً وكان عددهن (٧) أشخاص، وبنسبة مئوية (٤ %).

متغير دخل الزوج:

الجدول (٨):

توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير دخل الزوج

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الدخل	اقل من ٢٠٠ دينار	٥٩	٣٦%
	من ٢٠٠_٤٠٠	٥٦	٣٤%
	من ٤٠٠_٦٠٠	٢٤	١٤%
	اكثر من ٦٠٠	٢٦	١٦%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (٨) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير دخل الزوج، نلاحظ أن مجتمع الدراسة من الذين تقل دخول أزواجهن عن ٢٠٠ دينار هن الأكثر تكراراً واللواتي بلغ عددهن (٥٩) وبنسبة مئوية (٣٦%)، بينما اللواتي بلغ دخل أزواجهن من (٦٠٠_٤٠٠) دينار هن الأقل تكراراً والذي بلغ عددهن (٢٤) بنسبة مئوية (١٤%).

متغير الدخل الشهري:

الجدول (٩): توزيع مجتمع الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري للوالدين.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الدخل الشهري	٢٠٠ دينار فأقل	٥٧	٣٤%
	٢٠٠_٤٠٠ دينار	٤٩	٢٨%
	٤٠٠_٦٠٠ دينار	٣٢	٢٠%
	أكثر من ٦٠٠ دينار	٢٧	١٨%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (٩) ما يلي:

- أما بالنسبة لمتغير مستوى الدخل الشهري للنزليات من مجتمع الدراسة، كان الذين دخلهم الشهري أقل من (٢٠٠) دينار فأقل هن الأكثر تكراراً وكان عددهم (٥٧)، بنسبة مئوية ٣٤% بينما الذين دخل الأسرة الشهري لديهم أكثر من ٦٠٠ دينار كانوا الأقل تكراراً وكان عددهم (٢٧)، بنسبة مئوية (١٨%).

متغير مكان الإقامة:

الجدول ١٠: توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لمتغير مكان الإقامة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مكان الإقامة	حضر	١١٨	٧١,٥%
	ريف	٣٦	٢١,٨%
	بادية	١١	٦,٧%
	المجموع	١٦٥	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (١٠) ما يلي:

- بالنسبة لمتغير مكان الإقامة، نلاحظ أن مجتمع الدراسة الذين كانوا من الحضر هم الأكثر تكراراً والذي بلغ عددهم (١١٨) وبنسبة مئوية (٧١,٥%)، بينما الذين يقطنون البوادي فهن الأقل تكراراً واللواتي بلغ عددهن (١١) بنسبة مئوية (٦,٧%).

متغير الافراد تبعا لأسرة الوالد

الجدول رقم (١١)

توزيع مجتمع الدراسة تبعا افراد اسره الوالد:

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد أفراد أسرة الوالد	٦-١	٤٣	٢٧%
	١٢-٧	٩٤	٥٦%
	١٨-١٣	٢٦	١٦%
	اكثـر من ١٨	٢	١%
	المجموع	١٥٦	١٠٠%

يظهر من الجدول رقم (١١) :

- بالنسبة لمتغير الافراد لاسره الوالد نلاحظ ان الفئة الاكثر تكرارا هي الاسره التي تتكون من

١٢_٧ فرد بعدد (٩٤) وبنسبه مئويه (٥٦%)، أما الفئة الاقل تكرارا فكانت للعد أفراد العائلة

المكون من ١٨ واكثر البالغ عددهن (٢) وبنسبة (١%).

الجدول رقم ١٢

متغير عدد الافراد تبعاً لأثره النزيلة :

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدد أفراد أسرتها مع الزوج	٤-١	٦٧	%٤١
	٨-٥	٤٣	%٢٦
	١٢-٩	٥	%٣
	اكثـر من ١٢	٤٠	%٣٠
	المجموع	١٥٦	%١٠٠

يظهر من الجدول رقم (١٢)

من خلال الجدول يتضح لنا مايلي :

عدد أفراد أسرة النزيلة اللواتي يحتلون المرتبة الأولى بالتكرار وبعده (٦٧) هم الفئة من

(٦_١) وبنسبة مئوية (٤١%) ،والأقل تكرارا" من (١٢_٩) بعدد (٥) وبنسبة مئوية (٣%)

متغير تلقي المساعدات:

الجدول (١٣):

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية والوظيفية تبعاً لتلقي الاسره لمساعدات من الجمعيات او صندوق المعونه الوطني.

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
تلقي المساعدات	نعم	٣٠	%١٨
	لا	١٣٥	%٨٢
	المجموع	١٦٥	%١٠٠

يظهر من الجدول رقم (١٣) ما يلي:

بالنسبة لمتغير تلقي المساعدات، نلاحظ أن مجتمع الدراسة من الذين لا يتلقون مساعدات هن الأكثر تكراراً والذي بلغ عددهم (١٣٥) وبنسبة مئوية (٨٢%)، بينما الذين يتلقون هن الأقل تكراراً والذي بلغ (٣٠) بنسبة مئوية (١٨%).

الجدول رقم (١٤)

*توزيع مجتمع تبعا لمتغير العلاقة مع الزوج والوالدين:

العلاقة مع الزوج	وفاق	خلاف
التكرار	٧١ (٤٣%)	٩٤ (٦٧%)
العلاقة مع الوالدين	١١٣ (٦٩%)	٥٢ (٣١%)

يظهر من الجدول رقم (١٤) مايلي :

بالنسبة لمتغير العلاقة بين النزيلة والوالدين والزوج تبين أن علاقته النزليات اللواتي يقمن علاقته خلاف مع الزوج كانت الأكثر تكراراً بعدد (٩٤) وبنسبه (٦٧%) ،اما اللواتي يقمن علاقة وفاق فكن الاقل تكراراً بعدد (٧١) وبنسبه (٤٣%).

وكان الأمر بالنسبة للوالدين مختلف فكانت علاقة الخلاف قل تكراراً بعدد (٥٢) وبنسبة (٣١%) ،وعلاقة الوفاق الاكثر تكراراً بنسبه (٦٩%) وعدد (١١٣) .

الجدول رقم (١٥) .

متغير دخول النزيلة الى السجن

هل سبق لك الدخول للسجن	نعم	لا
التكرار	٧٧ (٤٧%)	٨٨ (٥٣%)

يظهر من الجدول رقم (١٥) ما يلي:

أن النزليات اللواتي دخلن السجن كن الأكثر تكراراً بنسبه ٥٣% وبعدها ٨٨ اللواتي سبق لهن الدخول للسجن فكن بعدد ٧٧ وبنسبه ٤٧% .

الجدول رقم (١٦)

توزيع مجتمع تبعاً لدخول النزيلة للسجن

هل سبق لأفراد الدخول للسجن	نعم	لا
التكرار	٦٥ (٤٠%)	١٠٠ (٦٠%)

يظهر من الجدول رقم ١٦ مايلي :

نلاحظ أن معظم النزيلات لم يسبق لأحد أفراد عائلتهن الدخول إلى السجن وكان عددهن (١٠٠) وبنسبه (٦٠%) وكانت الأكثر تكراراً أما اللاواتي دخل أحد أفراد عائلتهن السجن كان عددهن (٦٥) وبنسبة (٤٠%) وكانت الأقل تكراراً.

الجدول رقم (١٧).

توزيع أفراد العينة تبعاً لدخول بعض الاشخاص من عائلتها وأقاربها إلى السجن

من الذي دخل السجن	الوالد	الوالدة	الزوج	الاخ	الاخت	غير ذلك
التكرار	٢٥ (١٢%)	٦ (٤%)	٢٢ (١٢%)	٥٠ (٢٨%)	٦ (٣,٦%)	٥٦ (٤٠%)

يظهر من الجدول رقم (١٧) ما يلي :

كانت نسبة السجينات اللواتي تم دخول أحد أفراد عائلتهن للسجن من قبل ليحتل الخيار غير ذلك الاكثر تكراراً بنسبة (٤٠%) وبالبالغ عددهن (٥٦) سجينه والذي يحتل الأصدقاء

والأقارب البعيدين كالعم والخال والجد والجده والخاله والعمه وابناء وبنات الاخوال وابناء وبنات العمومة وبعدها احتل الاخ بنسبة (٢٨%) وبعده (٥٠) وفي المرتبة الاخيرة والاقبل تكررًا جاءت الوالدة بنسبة (٤%) وبعده (٦) .

الجدول رقم (١٨) توزيع افراد العينه تبعاً لمتغير قيمة الايجار.

متغير قيمة الإيجار الشهري

الوسط الحسابي	قيمة الإيجار
٢٠٨	

يظهر من الجدول رقم (١٨) مايلي :

أن الوسط الحسابي لقيمة الإيجار الشهري في حال عاشت النزلة في بيت من الايجار اللواتي يعيشن مع والديهن أو اللواتي عشن مع أزواجهن بلغ (٢٠٨) دينار .

الجدول رقم(١٩): توزيع مجتمع الدراسة تبعاً للمتغير المحافظة

متغير المحافظة

المحافظة	العقبة	اربد	الزرقاء	عمان	الكرك	عجلون	البلقاء	المفرق
التكرار	٣	٣١	١٥	٧٦	٧	٣	٤	٧
المحافظة	جرش	مادبا	السلط	الطفيلة	الرمثا	معان		
التكرار	٥	٧	٢	١	١	٣		

يظهر من الجدول رقم (١٩) ما يلي :

أن المحافظات التي يوجد فيها أكبر عدد من السجينات هي العاصمة عمان بعدد (٧٦) سجينة، وتليها اربد بعدد(٣١) سجينة ،ثم الزرقاء ومن الملاحظ أن تلك المحافظات مكتظة بالسكان ، وجاءت في المرتبة لآخر ة (السلط ،الطفيله،الرمثا ،الشونه ومعان) وهي منخفضة في أعداد السكان .

الجدول ٢٠ مهنة الزوج

المهنة	عامل نظافة	لأ يعمل	متوفي	سائق	محاسب	تاجر	خياط	ميكانيكي
التكرار	١(١%)	٣٤(١٩%)	٢٦(١٥%)	٩(٦%)	٢(١%)	١٧(١٥%)	١(١%)	٤(٢%)
مهنة	كهربائي	حداد	أعمال حرة	صاحب مطعم	بقال	حجار	تاجر سيارات	صيدلاني
التكرار	١٠(٦%)	٦(٤%)	١(١%)	١(١%)	٤(٢%)	٢(١%)	٣(٢%)	١(١%)
مهنة	سكافي	كاتب	عامل	مهندس	عسكري	بناء	متقاعد	معلم حلويات
التكرار	١(١%)	١(١%)	٢٦(١٦%)	١(١%)	٨(٤%)	١(١%)	٣(٢%)	٢(١%)

يظهر من الجدول ما يلي :

أن نسبة مجتمع الدراسة من الذين لا يعملون بلغت (١٩%) وباعدد (٣٠) تليها نسبة

(١٦%) عمال والبالغ عددهم (٢٦) تليها المتوفين بنسبة (١٥%) لتحتل باقي المهن

النسب الاخرى.

الجدول رقم ٢١ مهنة الأب :

المهنة	سائق	عامل	موسر جي	تاجر	اعمال حرة	نجار	اسكافي	رئيس مالية
التكرار	١٣ (٨%)	٧ (٤%)	١ (١%)	٨ (٥%)	٣ (٢%)	١ (١%)	٢ (١%)	١ (١%)
المهنة	حلاق	صحفي	رجل اعمال	مدير حركة	مهندس ديكور	لا يعمل	ميكانيكي	
التكرار	١ (١%)	١ (١%)	١ (١%)	١ (١%)	١ (١%)	٢٨ (١٧%)	١ (١%)	

يظهر من الجدول رقم ٢١ مايلي :

أن مهنة الأب من الذين لا يعملون بلغت (١٧%) ويعدد (٢٨) وكانت الاكثر تكراراً .
 أما الذين يعملون بسوافة بلغت (١٣) وبنسبة (١٣%) ، تليها مهنة التجارة بنسبة (٥%) وعدد (٨) .

جدول رقم ٢٢ مهنة الأم الحالية :

المهنة	لا تعمل	لا اعلم	متوفية	معلمة	مديرة مشغل	خياطة	عاملة	موظفة تربية
التكرار	١١٣ (٦٦%)	١ (٠.٥%)	٢ (١٦%)	١ (٠.٥%)	١ (٠.٥%)	٤ (٣%)	١ (٠.٥%)	٢ (٢%)

يظهر من الجدول رقم ٢٢ مايلي :

أن الأمهات من اللواتي لا يعملن كانت الاكثر تكراراً بنسبة (٦٦%) ويعدد (١١٣) ، أما المتوفيات فكان عددهن (٤٢) بنسبة (١٦%) لتحتل باقي المهن النسب الأخرى.

الفصل الرابع تحليل النتائج ومناقشتها

للإجابة على أسئلة الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما هو حجم الجريمة النسوية في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بزيارة ميدانية إلى سجن النساء في المملكة (مركز اصلاح وتأهيل الجيدة) ، وتم تم توزيع الإستبيان على مجتمع الدراسة النزليات جميعهن ، أي مسح شامل من قبل العاملات في مركز الإصلاح وكان عددهن تقريباً (١٦٥) سجيناً وبعد الحصول على تقارير من مديرة الأمن العام وبعد الاطلاع على الاطار النظري، تبين أن الجريمة النسوية في تزايد مستمر في المجتمع الاردني، وذلك بسبب الظروف والأحوال التي يمر بها المجتمع سواء كانت داخلية أو خارجية .

السؤال الثاني: ما هي أنماط الجريمة المرتكبة من قبل النساء؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة على متغير نمط الجريمة، حيث كانت على النحو التالي:

الجدول (٢٣) : نمط الجريمة

نمط الجريمة	أخلاقية	قتل	عنف	غير ذلك
التكرار	٤٠ (٢٤%)	٢٢ (١٣%)	١٤ (٩%)	٨٩ (٥٤%)

نلاحظ من الجدول رقم ٢٣ مايلي:

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر أنماط الجرائم أرتكاباً من قبل النزليات في مركز أصلاح وتأهيل النساء في الجيدة كانت في الخيار (غير ذلك) ، والمتمثلة في جرائم السرقة النصب والاحتيال وتجارة المخدرات بنسبة مئوية بلغت (٥٤ %) ، ويعدد (٨٩) ، ويفسر ذلك أن المرأة تعيش ظروف اقتصادية صعبة فهدفها من هذه الجرائم هو الحصول على

المال لسد النقص المادي لديها، وقد تكون المرأة ضحية في بعض الاحيان فتلجأ إلى توقيع الشيكات رغم عنها ، من زوجها أو احد أفراد عائلتها ولا تستطيع تسديد قيمة هذه الشيكات فتوضع بالسجن وتكون الضحية .

كما يفسر وقوع المرأة في جرائم المخدرات أنها أستغلت من زوجها أو أحد أفراد عائلتها خاصة إذا كانوا يتاجرون بها أو يصنعونها ويتعاطونها ، لأن المرأة في معظم الأحيان غير مشكوك بأمرها ، لكن هذا الكلام لا يعني أنها دائماً مظلومة فأحياناً قد تكون شريكة للرجل بل فعل مستغلة في ذلك طبيعتها وجمالها ورقتها.

ومعظم هذه الجرائم تعتبر متوسطة الخطورة ، فعدا عن الدافع الإقتصادي هناك أسباب أخرى متنوعة ومتعددة ، كأساليب التنشئة الأسرية الخاطئة التي تؤدي بالأنثى إلى الإثراف وسلوكها المسلك الخاطيء وكذلك تأثرها برفيقات السؤ اللواتي يقمن بتزين هذه الجرائم لها والتشجيع على ارتكابها في ظل غياب الرقابة الأسرية لهذه الفتاة ، والجرائم الاخلاقية التي إحتلت بنسبة (٢٤%) وبعدهد (٤٠) يعزى ذلك الى الأسباب الإقتصادية مستغلة المرأة في ذلك جمالها وأنوثتها ورقتها التي يكون في قمته عندما تكون صغيرة في العمر أي العشرينات والثلاثينيات على العكس من المرأة لكبير ة في العمر التي تكون فقدت جمالها وقوتها، ويفسر كذلك إرتفاع هذه النسبة بضعف الوازع الديني لدى هذه المرأة الذي بدوره يمنع المرأة من إرتكاب الجرائم من خلال اللباس الشرعي المحتشم الذي يقي المرأة ويبعدها عن كثير من الجرائم الأخلاقية والتي إعتبرها من الأمور المحرمة .

أما جرائم العنف بنسبة (٨%) وكان عددهن (١٣) فجرائم المرأة تفل بالعنف ، ويفسر ذلك بأن تلك الجرائم تتطلب القوة الجسدية والعضلية وهذه القوة موجوده عند الرجل ولكنها غير موجودة عند المرأة ، كما أن طبيعة المرأة معروف عنها الرقة والحنان فمن

الصعب أن تكثر لديها مثل هذه الجرائم ،وإذا حصل ذلك فيكون بسبب إختلال الهرمونات لديها خاصةً في فترة الحمل ،النفاس و الدورة الشهرية والتي يتقلب مزاج المرأة فيها بشكل كبير وتصبح فيها أكثر عصبية وحساسية زائده من بعض الأمور الأمر الذي يؤدي بها إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم .

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (حسناوي ٢٠١٢) والتي أشارت أن النساء أكثر ارتكاباً لجرائم السرقة والمخدرات والجرائم الأخلاقية بسبب الحالة الإقتصادية وسوء التنشئة الإجتماعية .

وتختلف نتيجة الدراسة الحالية عن دراسة (بركو ٢٠٠٩) والتي أشارت إلى أن أكثر الجرائم المرتكبة من قبل النساء هي جرائم القتل .وهذا الإختلاف يبرر بسبب طبيعة ثقافة المرأة في الأردن وثقافة المرأة في الجزائر وإختلاف العادات والتقاليد بين البلدين .

السؤال الثالث: ما هي الأسباب والدوافع التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والتكرارات، والنسب المئوية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على بعض فقرات الاستبانة، التي تدل على إجابة هذا السؤال، حيث كانت على النحو التالي:

يتضمن السؤال نحو (١٠) فقرة، نتحدث عن أهم أسباب والدوافع التي تجعل المرأة تقوم بالجريمة، ويوضح الجدول رقم (٢٤) آراء أفراد العينة. وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا السؤال، كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٤):

الجدول رقم (٢٤): المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات أسباب ودوافع ارتكاب الجريمة

(ن = ١٦٥)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	قمت بذلك بسبب حاجتي إلى المال	٢.٣	١.٢٧	متوسطة
٢	قمت بذلك بدافع الانتقام وأخذ الحق	٢	١.٠٨	متوسطة
٣	قمت بذلك بتحريض من الزوج	١.٨٨	١.٠٩	متوسطة
٤	قمت بذلك بتحريض من والدي	١.٦٦	٠.٩٥	متوسطة
٥	قمت بذلك بتحريض من والدتي	١.٦٥	٠.٩٢	متوسطة
٦	قمت بذلك بتحريض من صديقاتي	١.٧٧	١.٠٦	متوسطة
٧	قمت بذلك بتحريض من أحد إخواني	١.٨٨	١.٠٧	متوسطة
٨	قمت بذلك لأنني بحاجة إلى الاهتمام من داخل الأسرة ولم أجدّه.	٢.٣٤	١.٢٩	متوسطة
٩	قيامي بالجريمة كان الحل الأمثل لتخلص من المشاكل والهموم التي تواجهني.	٢.٦٢	١.٣١	متوسطة
١٠	قمت بذلك تقليدا لصديقاتي.	٢.٠٥	١.١٤	متوسطة
	أسباب ودوافع ارتكاب الجريمة	٢.٠١٥	١.١٩	متوسطة

كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال أن الأسباب

التي تدفع بالنساء الى ارتكاب الجرائم تراوحت بين (١,٦٥ - ٢,٦٢) كان أعلاه الفقرة رقم (٩)

والتي تنص " قيامي بالجريمة كان الحل الامثل لتخلص من المشاكل والهموم ". بمتوسط حسابي

(٢,٦٢) يليها الفقرة رقم (٨) المتوسط حسابي (٢,٣٤).

يمكن تفسير النتائج أعلاه أن عينة الدراسة يجدن بالجريمة ، حل المشاكل والأزمات التي يمرن بها ، سواء كانت هذه المشاكل داخل الأسرة مع الوالدين والزوج و الاولاد ،أو خارجها مع الاصدقاء ، فيمكن تفسير بعض جرائم المرأة بأنها تجد بها منفس وهروب من الواقع التي تعيش به فتلجأ الى تعاطي المخدرات لتتسى همومها ومشاكلها من وجهة نظرها ، أو قد تلجأ إلى الدعارة لحل مشاكلها الإقتصادية وذلك لحصولها على المال الوفير بدون أي جهد ، وتلجأ إلى الخيانة الزوجية لأنها لم تجد الحنان والعطف الكافيين من زوجها أو الأسرة التي تعيش فيها خصوصاً إذا كان الزوج ،الأب أو الأخ متسلط وقاس على المرأة وبحرمها من عطفة وحنانة وغير متفهم لطبيعة هذه المرأة والحياة التي تعيشها، او تقليداً لما تشاهده على شاشات التلفاز من مسلسلات منحطة الأخلاق تزين الخيانة الزوجية وتصور للمرأة أن لا حياة بدون حب ليس حب الزوج بل حب العشيق الذي سيخلصها من الهموم والمشاكل التي تواجهها، والعلاقات المحرمة كوسيلة للتخلص من ظلم الزوج والأسره والمشاكل والهموم العائلية مع التأكيد أن ذلك يرجع الى ضعف الوازع الديني لديها .

وجاء في المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (٥) بمتوسط حسابي (١,٦٥) والتي تنص على "قمت بذلك بتحريض ذلك من والدتي " يمكن تفسير ذلك ، من خلال أن الأم هيه الأسرة بأكملها وتهمها مصلحة أبنائها وخصوصاً البنات ، فالأم هي من يقع على عاتقها الحمل الأكبر من التنشئة الأسرية فتمثل مانع لإرتكاب الجريمة من قبل أبنائها ، فيكون تأثيرها إيجابياً على أسرتها من خلال ما تقدمه من نصائح وتوجيهات بحكم موقعها الحساس في الأسرة وخبراتها في الحياة والتجارب التي مرت بها فالأم هي الأساس في الأسر فإذا إتبع أسلوب تربية سليم و إيجابي شعر أفرادها بالأمان وكان سبباً في إبعادهم عن الجرائم وإذا كان الأسلوب غير ذلك شعر أفراد الأسرة بالقهر وعدم الأمان ووجدوا في الجريمة منفس وهروب من الأسره . فإذا كانت الأم تحترف الرذيلة

كان ذلك أثره اشد على البنات مقارنة مع الاولاد لأن البنات ترتبط بأمها ارتباطاً كبيراً خاصة في مرحلة المراهقة. فالبنات مرآة عاكسة لوالديها خصوصاً للأم وما تقوم به من أعمال وتصرفات ينعكس على بيتها وأطفالها.

السؤال الرابع: ما هي المناطق التي تكثر فيها جريمة النساء؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم لبتخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة على متغير مكان الإقامة وأسم المحافظة ، وتم ذكرها في جزء وصف المجتمع الدراسة ، حيث كانت على النحو التالي :

بالنسبة لهذا السؤال فقد كانت الاكثر تكراراً في المدينة بنسبة (١٧,٥%) ، والبالغ عددهن (١١٨) سجينه ، وكانت النسبة الأقل تكراراً في البادية بنسبة (٦,٧%) والبالغ عددهن (١١) ، ويفسر ذلك أن الغالبية العظمى للنزيلات يسكن في المدينة ، يرجع ذلك الى طبيعة المدينة وتميزها بألوان الترف والرفاهية الذي لا يمكن أن يوجد في البادية أو الريف ، فالمدينة تمثل منطقة إستقطاب السكان لذلك تتميز بكثافة السكانية خصوصاً في عمان وإريد الأمر الذي يزيد من نسبة ارتكاب المرأة للجريمة في هاتين المحافظتين ، ويفسر أيضاً بطبيعة العادات والتقاليد المختلفة ففي المدينة تسمح هذه العادات والتقاليد للمرأة بالخروج من منزلها أكثر من الريف والبادية الأمر الذي يزيد من الجرائم في المدينة كما أن العلاقات أكثر ترابط في البادية والريف الأمر الذي يقلل من نسبة الجرائم المرأة فيها والتي لا تصل معظمها إلى الجهات الرسمية ويتم فيها تفضيل مصلحة الجماعة على المصلحة الشخصية وطبيعة المرأة الهادئة في الريف والبادية ولباسها المحتشم المتستر ساعد ذلك في خفض الجريمة في الريف والبادية وساعد على إرتفاعه في المدينة . كما أن

المرأة في الريف تتميز بالخبيل الذي يمنعها من ارتكاب الجرائم على العكس من المرأة الحضرية التي تتميز في أغلب الأحيان بقوة شخصيتها وحبها للمغامرات والتحدي .

فمثلا إرتفعت الجريمة في العاصمة عمان وفي إربد والزرقاء وهية مناطق حضرية تفرض على الفتاة تلبية العديد من الحاجات النفسية والإقتصادية والإجتماعية ، ووجود كثير من الفوارق الطبقيّة في جميع المجالات بين السكان ، إضافة إلى أن اجهزة الضبط الإجتماعي في هذه المدن ضعيفة وفيالأرياف و البوادي كمعان مثلاً قلت الجرائم فأجهزة الضبط الإجتماعي مثل الأسرة والعشيرة أكثر سيطرة ،حيث يلتزم الأفراد فيها من الذكور والإناث بمجموعة من العادات والتقاليد التي تعمل على ضبط سلوكهم والإبتعاد عن السلوكيات الخاطئة أو السلوكيات الجانحة .وتتفق هذه النتيجة مع معظم الدراسات السابقة واتي أكدت إرتفاع الجرائم في المدن وا انخفاضها في الأرياف .

السؤال الخامس: ما هي الآثار المترتبة على الجريمة النسوية ؟

يتضمن السؤال نحو (١٠) فقرات، تتحدث عن أهم الآثار التي يخلفها ارتكاب الجريمة على مرتكبيها من النساء، ويوضح الجدول رقم (٢٥) آراء أفراد العينة. وقد تم إستخراج المتوسطات الحسابية والإحرفات المعيارية لكل فقرة من فقرات هذا السؤال، كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٥):

الجدول رقم (٢٥)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات الآثار المترتبة على الجريمة النسوية (ن = ١٦٥)

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات	الرقم
مرتفعة	١.١٧	٣.٠٨	ندمت على ما قمت به ولن أعود إليه مهما كانت الظروف	١
مرتفعة	٠.٨٦	٣.٥٠	أشعر بالظلم وإني في المكان الخاطئ	٢
مرتفعة	١.٢٢	٢.٨٤	أكره نفسي بسبب ما قمت به	٣
مرتفعة	١.١٢	٢.٦٩	أشعر بكراهية المجتمع لي	٤
متوسطة	١.٢٢	٢.٤٤	أشعر بكراهية الأهل لي	٥
مرتفعة	١.١٨	٢.٦٩	تشعر أسرتي بالخزي والعار بسبب ما قمت به	٦
متوسطة	١.٢٥	٢.٦٠	أنظر إلى نفسي نظرًا شائماً وإحساساً بالنقص.	٧
مرتفعة	١.١٨	٢.٧٩	الاحتقار للنفس هو شعوري داخل السجن	٨
متوسطة	١.٢٨	٢.٥٣	أكره نفسي بسبب ما قمت به	٩
متوسطة	١.١٥	١.٩٨	أخاف الخروج من السجن	١٠
مرتفعة	١.١٦	٢.٧١	آثار المترتبة على الجريمة النسوية	

يظهر من الجدول أن لمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال تراوحت بين

(١,٩٨-٣,٥) كان اعلاها للفقرة رقم (٢) والتي تنص على " اشعر بالظلم وأن في المكان

الخطأ بمتوسط حسابي (٣,٥) .

وايضاً العبارة " ندمت على ما قمت به ولن أعد إليه مهما كانت الظروف" بمتوسط حسابي

(٣,٨).

يمكن تفسير ذلك بأن النزيلة قد تكون تلقت نوع من هضم لحقوقها ، ولأن نتائج الجريمة كانت

شديدة وقاسية عليها من جميع الجوانب ، ايضاً تفسر بأنها احست بالمسؤولية التي تقع على

عانتها من تحمل تربية الاطفال وسمعت أهلها التي جزء من سمعتها وبالأثار الجسيمة التي حلت بالأسره نتيجة قيامها بهذه الجرائم ، وبأنها أصبحت تنظر إلى نفسها نظرة مختلفة عن التي كانت قبل دخولها إلى السجن تجعلها تغير من حياتها نحو الافضل ، وأدركت أنها هي من يدفع الثمن من صحتها الجسدية والنفسية هي وعائلتها وأن ضياعها يعني ضياع عائلة بأكملها ، وان هذه الجريمة التي قامت بها لم تجلب لها سوى المتاعب والنهاية كانت في السجن ، لذلك يتولد لديها إحساس بالوعي في الايام القادمة وتصبح أكثر تقديراً للامور.

وجاءت بالمرتبة الاخيرة الفقرة رقم ١٠ " اخاف الخروج من السجن بمتوسط حسابي

" (١,٩٨)

ويفسر ذلك أن النزيلة قد ندمت على ما قامت به واصبحت تنظر الى الحياة نظرة جديدة ، وأنها إستفاد مما تقدمه مديرية الأمن العام من برامج توعوية وتأهيلية وتدريبية وستواجه الحياة بعقلية مختلفة عما كانت لديها عقلية تمنحها حياه افضل حياه جديدة مختلفة عن الحياة ما قبل دخولها للسجن وأصبحت تنظر إلى نفسها نظرة إيجابية.

وجاءت عبارة " أشعر بكراهية الأهل لي " بمتوسط حسابي ٢,٤٤ وعبارة " أشعر بكراهية

المجتمع لي " بمتوسط حسابي ٢,٦٩ ويفسر ذلك بأن النزيلة بأنها بأ يتولد عندها الإحساس بالذنب وأنها هية من يدفع ثمن ذلك من قوتها النفسية المتضرر الأول والأخير .

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في آراء مجتمع

الدراسة في أسباب الجريمة والآثار المترتبة عليها تعزى للمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي،

الحالة الاجتماعية ومهنة النزيلة) ؟

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA). والجدول أدناه توضح ذلك.

جدول (٢٦) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدلالة الفروق بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة (ن=١٦٥)

المتغير	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	٠.٣٤٢	٠.٥٥٩
المستوى التعليمي	٤.٤٦١	٠.٠٣٦
الحالة الاجتماعية	١.٣٤٢	٠.٢٤٨
مهنة النزيلة	٠.١٨٠	٠.٦٧٢

يتبين من الجدول (٢٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تعزى للمتغيرات التالية (العمر، الحالة الاجتماعية ومهنة النزيلة) في آراء أفراد عينة الدراسة عن أسباب الجريمة والآثار المترتبة عليهم، أي أن أسباب الجريمة والآثار المترتبة عليها لا تختلف حسب المتغيرات (العمر، الحالة الاجتماعية ومهنة النزيلة)، بإستثناء متغير المستوى التعليمي فقد كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير المستوى التعليمي لصالح فئة "لا تكتب ولا تقرأ" بمتوسط حسابي (٢.٧٦).

والجدول التالي يوضح المتوسط الحسابي لكل فئة من فئات المستوى التعليمي وماذا كانت متوسط إجاباتهم على فقرات الاستبانة التي توضح أسباب الجريمة وآثارها عليهم.

جدول (٢٧) الوسط الحسابي لإجابات مجتمع الدراسة على فقرات الاستبانة تبعا
لمتغير المستوى التعليمي للنزيلة (ن=١٦٥)

الوسط الحسابي	الفئة
٢.٧٦	لا تقرأ ولا تكتب
٢.٥١	ابتدائي
٢.٥٦	إعدادي
٢.٤٦	ثانوي
٢.٧٣	دبلوم متوسط
٢.٤٤	بكالوريوس
٢.٣٧	دراسات عليا

الخاتمة والاستنتاجات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء مجتمع الدراسة حول الجريمة النسوية والمتمثلة في التعرف على أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء، والمناطق التي يكثر فيها جرائم النساء، بالإضافة إلى الأسباب التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة، والآثار المترتبة على ارتكاب المرأة للجريمة والتعرف على حجم هذه الجرائم في المجتمع الأردني.

من خلال عرض النتائج للتحليل الإحصائي والإجابة على أسئلة الدراسة، أظهرت النتائج حجم الجريمة النسوية ولأسبابها ودوافعها وآثارها بالإضافة إلى المناطق التي تكثر فيها هذه الجرائم في المجتمع الأردني .

وتم قياس ذلك من خلال مؤشرات الدراسة والتي تمثلت بمعرفة أنماط الجرائم التي ترتكبتها النساء، والتي أظهرت العديد من أنماط الجرائم المرتكبة من قبل النساء والمتمثلة بالمخدرات والنصب والإحتيال وحتلت المرتبة الأولى والجرائم الأخلاقية، القتل وجرائم العنف والإرهاب والتي قل نصيب المرأة منها. كما تمثلت أسئلة الدراسة أيضاً بمعرفة المناطق التي يكثر فيها جرائم النساء والتي تفوقت المدينة فيها على القرية والبادية بشكل كبير، وتمثلت الأسئلة أيضاً بالأسباب التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجرائم والتي جاءت تقديراً لجميعها بدرجة متوسطة للكل، فهناك الأسباب الاقتصادية المتمثلة بالفقر والبطالة، إجتماعية متعلقة بالأسرة، التنشئة الإجتماعية، والصديقات والتي تشكل حاجز منع أو معبر لإرتكاب المرأة للجرائم، فلكل امرأة سبب دفعها إلى ارتكاب الجريمة لذلك من الضروري معالجته هذه الأسباب، والسؤال الآخر بيان الآثار المترتبة على الجريمة والتي تدفع المرأة ثمنها بالدرجة الأولى، والأسرة التي تتأثر بشكل كبير بهذه الجرائم خصوصاً إذا كانت متزوجة ولديها أطفال، وبالتالي تعيم هذه الآثار المجتمع بأكمله .

كما أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالخصائص الديمغرافية والوظيفية لمتغير العمر فكانت النسبة الأكبر للفئة العمرية من (٢٠_٣٠) وكان عددهن ٧٣ وبنسبه ٤٤,٢% مما يعني أن الفئة العمرية تتصف بأنها صغيرة وهن من فئة الشباب وهن الأتي يرتكبن جرائم أكثر في المجتمع بشكل ملحوظ ،وذلك إن المرأة في هذه المرحلة العمرية لاتدرك الأمور و لا تقدرها ومنفتحة على الحياة بشكل أكبر عكس المرأة الكبيرة في العمر التي تقوم بدور المرشد والموجه للمرأة ويرجع إليها في كثير من الأمور والمرأة في عمر العشرين والثلاثين تكون في قمة جمالها ورقتها وأنوثتها وتستغل ذلك في ارتكابها للجريمة خصوصاً الأخلاقية منها .

أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فكان الغالبية العظمى يحملن الثانوية العامة وعددهن ٤٨ وبنسبه ٢٩% ،مما يعني أن النزيلات التي لم يتلقين تعليمهن الجامعي هن الأكثر ارتكاباً للجرائم وذلك التعليم يعمل في كثير من الأحيان كحصن للمرأة من ارتكاب الجريمة ،فهو يزودها بالتفكير العقلاني الهادئ ويجعلها أكثر تفكيراً في عواقب الأمور ودراسة كل خطوه تقوم بها ،والتعليم له دوره الذي يساعد المرأة على ضبط سلوكها وجعلها أكثر احتراماً للقوانين والمبادئ الإجتماعية ويهذب شخصيتها وتنمية القيم الأخلاقية لديها وبالتالي خفض نسبة الجرائم لديها في المجتمع . أما بالنسبة لمتغير الحالة الاجتماعية فكانت الفئة الأعلى للمتزوجات بنسبه ٤٦% والبالغ عددهن ٧٧ سجينه ، مما يعني أن المتزوجات أكثر ارتكاب للجرائم فالمرأة المتزوجة يقع على عاتقها أعباء ومسؤوليات زيادة ومختلفة عن المرأة غير المتزوجة ،وفي كثير من الأحيان تستغل المرأة المتزوجة من زوجها في توقيع الشيكات نيابة عنه وكذلك استغلالها في تجارة المخدرات وتعاطيها وحيازتها ويقع على عاتقها تحمل مسؤولية الأسرة وتوفير المادة لديهم حتى يتمكنوا من العيش فتوفر لهم المأكل والمشرب والمسكن .

أما فيما يخص متغير الدخل الشهري فكانت الفئة الأعلى للاثي يقل دخل أسرتهن سواء دخل الوالدين أو دخل الزوج عن ٢٠٠ ديناراً وكان عددهن ٥٧ وبنسبه ٣٤% بالنسبة لدخل الوالدين و ٣٩ وبنسبه ٢٤% مما يعني أن الفئة التي يقل دخلها هي الأكثر إجراماً ، وتعيش ظروف اقتصادية صعبة تدفعهن في كثير من الأحيان إلى ارتكاب الجرائم حتى تستطيع تلبية بعض احتياجاتها أو جميعها خصوصاً الجرائم الأخلاقية ، وفيما يخص متغير مكان الإقامة فكانت الفئة الأكبر للحضر والبالغ عددهن ١١٨ وبنسبه ٧١,٥% أي أن المدينة المرأة فيها ترتكب جرائم أكثر من المرأة وذلك لأن المدينة مركز استقطاب للسكان وعدد سكانها يفوق القرية بكثير ، و المرأة في المدينة أجراً بكثير من القرية وشخصيتها أقوى عكس المرأة في الريف التي تتميز بالخجل والضعف في كثير من المواقف وكذلك العادات والتقاليد المختلفة وطبيعة العلاقات وطبيعة الحياة. أما متغير طبيعة السكن فكانت للذين لديهم سكن ملك بالنسبة للوالدين ٨٩ وبنسبة ٥٤% ومستأجر بعدد ٧٣ وبنسبه ٤٧% ، وسكن الزوج ملك بعدد ٥١ وبنسبه ٣١% ومستأجر بعدد ٧٤ وبنسبه ٤٧% فالوالدين يملكون بيوت مستأجرة أقل من المملوكة وخفت نسبه الجرائم لديهن ، أما الأزواج فالبيوت المستأجرة أكثر من المملوكة وزادت نسبه الإجرام لديهن أي الذي يعيش في بيت ملك تقل الأعباء المالية لديه وبالتالي تقل نسبة الجريمة لدى أفراد العائلة ولا يتنقل بين حين وآخر من مكان إلى مكان آخر الذي له آثار سلبية كبيرة على الابناء وخصوصاً الإناث ، وبالنسبة للعلاقة مع الوالدين وفاق كانت بنسبة (٦٩%) وبعدها ١١٣ وخلاف بنسبه (٣٠%) وبعدها ٥٠ أما بالنسبة لطبيعة العلاقة مع الزوج فقد كانت وفاق بنسبة (٤٣%) وبعدها (٧١) أما الخلاف فقد كان بعدد (٥١) وبنسبة (٣١%) وهذا يعني أن هناك أسباب أخرى غير طبيعة العلاقة تتسبب بإرتكاب المرأة للجريمة مثل الأصدقاء والتأثر ببرامج ومسلسلات التلفاز والعادات والتقاليد المجتمعية التي لها دور واضح في زيادة اعداد المجرمات او انخفاضها وكان عدد النزيلات العاملات

(١٢٨) وبنسبة (٧٨%) ، واللواتي لا يعملن (٣٧) وبنسبة (٢٢%) مما يدل على ان المرأة العاملة مقتدره مادياً ولديها القدرة على الإنفاق على نفسها ، وهي ليست بحاجة إلى أحد في ذلك على العكس من المرأة الغير عاملة والتي تعتمد على غيرها في الإنفاق على نفسها وهي في أغلب الأحيان غير مقتدرة وتزيد نسبة الإجرام لديها ، وكان عدد الأسر التي تتلقى المساعدات (٣٠) وبنسبة (١٨%) والتي لا تتلقى المساعدات (١٣٥) وبنسبة (٨٢%) وذلك أن هذه المساعدات تعمل على تغطية جزء من إحتياجات الأسره وبالتالي تقل نسبة الإجرام لدى هؤلاء الفتيات في هذه الأسرة ، وأن النساء اللواتي سبق لديهن الدخول إلى السجن كان عددهن (٧٧) وبنسبة (٤٧%) واللواتي لم يسبق لديهن الدخول إلى السجن كان النسبه (٥٣%) وبعدها (٨٨) وهذا يعني أن المرأة تندم على العمل الإجرامي الذي تقوم به وتستفيد من البرامج المقدمه لها داخل المركز أيضاً " فقد أظهرت نتائج الدراسة مستوى متوسط الحسابي لمحاو ومجالات الدراسة ككل كان مقداره ٣,٢٠ مما يعني أن اتجاوا إجابات أفراد العينة الدراسة توافقت مع أسئله وفقرات أداه الدراسة بدرجة كبيره، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأسباب والدوافع التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة ٢,٠١٥ ككل كانت أعلاه للفقرة قيامي بالجريمة كان الحل الأمثل للتخلص من المشاكل والهموم التي تواجهني " بمتوسط حسابي ٢,٦٢ مما يمكن تفسيره إن أفراد العينة يجدون في الجريمة متنفس وملاذ للتخلص من الهموم والمشاكل والضغوطات الحياتية المختلفة التي تواجههم ويمرون بها ، لياً كان نوع هذه الضغوطات اقتصادية و نفسية و اجتماعية . وبنسبة للمتوسط الحسابي للمحور الآثار المترتبة على قيام المرأة بالجريمة فقد كان ٢,٧١ ككل ، وكان أعلاه للفقرة "أشعر بالظلم و لني في المكان الخاطى " بمتوسط حسابي ٣,٥٠ مما يعني أن أفراد العينة يشعرون بالظلم وأنهن يرتكبن الجريمة نتيجة دوافع وأسباب خارجة عن إرادتها ، بسبب ما تتلقاه من معاملة سيئة من المرأة التي تعيش فيها وهي تشعر بظلم المجتمع لها .

وأخيراً إن الجريمة النسوية في تزايد مستمر في المجتمع الأردني نتيجة الظروف و الأزمات التي يمر بها المجتمع الأردني سوا ظروف داخلية أو خارجية وتؤثر بالتالي على المجتمع ككل خصوصاً المرأة ويجب العمل على التصدي لها حتى نحد من نسبة هذه الجرائم ونقل منها .

التوصيات

بناءً على ما سبق من مشكله الدراسة وأهدافها ونتائجها وإطارها النظري فقد أوصت الباحثة عدد

من التوصيات تتلخص بما يلي :

١_التأكيد على دور الأسرة في الاهتمام بالأبناء من إرشاد وتوجيه ورقابه على سلوك الأبناء

وخاصة الإناث ، والمسؤولية هنا مسؤولية مشتركة بين الأب والأم.

٢_التأكيد على تعليم المرأة وتنظيم حملات لمحو الأمية والقضاء عليها والتوسع في برامج التأهيل

المهني للمرأة سواء من خلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة .

٣_دعوة وسائل الإعلام إلى إنتاج برامج ثقافية وإرشادية وتوعوية حول ظاهرة الجريمة النسوية ،

وتوعيتهم بمخاطر الجرائم ومضارها على الفتاه وأسرتهما والمجتمع ككل ونشر الوعي الديني .

٤_ضرورة تركيز الأجهزة المختصة على تبصير المرأة بحقوقها التي ضمنها لها المجتمع ،

والضمانات التي وفرها لها ، وذلك لأن الكثير من النساء يقدمن على ارتكاب الجرائم نتيجة جهلها

بتلك الحقوق والواجبات .

٥_دعوة الجهات الأمنية إلى التوسع في برامج تثقيف النزيلات وتأهيلهن مهنيًا وتوجيههن

للسناريق التي تقدم لهن قروضاً للمشاريع الصغيرة التي تدر عليها وعلى عائلتها بالدخل وضمان

عيش كريم، و تشجيع الباحثين والدارسين لإجراء مزيد من الدراسات والابحاث الاجتماعية والنفسية

والقانونية حول جرائم المرأة ، وتوفير الدعم المادي والمعنوي اللازمين لذلك لتحقيق هذا الإنجاز.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- مجنوب، احمد علي (١٩٧٦)، المرأة والجريمة ، مصر ، دار التأليف مصر
- حسناوي،خيرية (٢٠١٢) ،أنماط ودوافع جريمة المرأة في المجتمع رسالة ماجستير جامعة عنابة الجزائر .
- العاني ،الطالبة (١٩٩٨) ، علم الإجرام والعقاب ،دار المسيرة الأردن.
- سيفان ،حسن سمعان ، (١٩٨٨) ،علم الجريمة القاهرة ،دار التأليف مصر .
- ربيع، الفاعوري ،(٢٠١٠) ،اصول علم الإجرام والعقاب ،دار وائل للنشر والتوزيع عمان _الأردن
- بركو ،مزوز (٢٠٠٩) ،إجرام المرأة في المجتمع العوامل والآثار ،مصر المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .
- السناري ،بسمه ،(٢٠١٠) ،جرائم النساء الرياض ،مكتبة فهد الوطنية .
- محمد حسن ،إحسان (٢٠٠٨) ،علم اجتماع الجريمة عمان ، دار وائل للنشر .
- الساكت ، انس (٢٠٠٥) واقع المرأة الأردنية الإقتصادية والإجتماعي ورقة عمل مقدمة إلى ملقى تعزيز دور المرأة العربية في التنمية الإقتصادية ١_٢ في اكتوبر ٢٠٠٥ البحرين .
- غرايبة، سوسن، (٢٠٠٦) ،التقرير الوطني حول منتدى المرأة الإقتصادي والوطني ورقة عمل مقدمة إلى الورشة التحضيرية للمؤتمر الثاني للقمّة العربية ٥ ابريل،لكويت .
- رشوان ،حسين ،(١٩٩٣) ، علم الإجتماع وميادينة ، القاهرة ،المكتب الجامعي الحديث .
- الهاشمي ، مجد ، (٢٠٠٣) موسوعة جرائم النساء ،عمان ،دار أسامه للنشر والتوزيع .
- المومني ،محمد ،(٢٠٠٢) جرائم النساء في المجتمع الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الأردنية عمان الأردن .

- الشاذلي ، فتوح (٢٠٠٢) علم الإجرام العام ،الإسكندرية ،دار المطبوعات الجامعية .
- غانم ،عبد الله (١٩٩١) تجارة المخدرات والمرأة ، الإسكندرية المكتب الجامعي .
- البلوشي ،نعيمة (٢٠٠٣)العلاقة بين جرائم النساء وبعض المتغيرات الإجتماعية وإقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية عمان الأردن .
- العطيات ،سمير (٢٠٠٧) دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية ،سلسلة مطبوعات الأسرة الأردن.
- السيف ، محمد (٢٠٠٤) ،جرائم النساء في المملكة العربية السعودية ،ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة في كلية الملك فهد بالرياض من ٢١_٢ حتى ٢٤-٢ من عام ٢٠٠٤ .
- بهلول ،هاديه (٢٠٠٥) باب اخبار الجريمة في اهم الصحف اليومية في تونس ، تونس .
- الهياجنة ،أنور (٢٠٠٣) ،جرائم النساء الأخلاقية في المجتمع الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الأردنية ،عمان ،الأردن .
- الوريكات ،عايد ،٢٠٠٤ ،نظريات علم الجريمة ،ط١ دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن .
- طالب ،أحسن ،١٤٢٣ ،الإجرام والسجن والمجتمع مجلة دراسات عربية ،دار الطليعة ،بيروت العدد ٢/١ ،١٩٩٨ .
- العبد الرزاق ،بشير أحمد فرج ، الوريكات ،عايد ،٢٠٠٨ ،أثر المتغيرات الإقتصادية على معدلات الجريمة في الأردن ،منهج التحليل المتكامل المشترك ،مؤتمر جامعة الحسين بن طلال الدولي بعنوان الإرهاب في العصر الرقمي ،١٠_١٢ ٢٠٠٨

المراجع الاجنبية

Buonanno, P. (2005).The Socioeconomic Determinants of Crime. A Review of the Literature. Department of Economics, University of Milan-Bicocca. Italy.

Carol smart(1979)the new female crimial reality or myth : britsh journal of criminology vol 14 .no1

Ceilia shubert (2003) femaie crime and poverty stoln apportuni ties univer sity of athabasca(2003)

Chukuez, C. (2006). Female Criminality in Nigeria: A Historic Review
Female Criminality in Nigeria: A Historic Review. Nigeria:
Department of General Studies, Federal University of Technology,

Gilbert, Gies. (2002). Crime Social and Family life. New York: the Free press, . 267

Taira, J., Green, M and Richmond, B. (2007).Crimes Committed by Females, 1983-2005. Crime Trend services, 2 (3): 23-66.

p.t.d orban 1979 women who kill their children british journal of psychiatry volume 143.500-57

الدوريات:

تقرير الإحصاءات العامة (٢٠١٠) التعداد العام للسكان والمساكن عمان منشورات وزارية .

مديرية الأمن العام (٢٠٠٩) احصائيات الجريمة عمان الإدارة العامة للمعلومات الجنائية .

تقرير وزارة التنمية الإجتماعية (٢٠٠٩)

الجريدة الرسمية ،١٩٦٠، التشريعات الاردنية ،قانون العقوبات

القوات المسلحة الأردنية

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخت المحترمه

السلام عليكم ورحمه الله وبركاته

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "الجريمة النسوية في المجتمع الأردني" لدى النزيلات في مركز إصلاح وتأهيل النساء في الجويده ، وذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير من جامعه اليرموك . وستستعمل هذه المعلومات للأغراض البحث العلمي وبكل سرية .

أرجو التكرم بالاجابه على جميع فقرات الاستبيان المرفقة، وذلك بوضع (x) أمام كل عبارة من العبارات الواردة فيها تحت ما يناسبها من البدائل الموضوعه.

شاكرين لكن حسن تعاونكن

٠١ العمر :

- () ١ (أقل من ٢٠ سنه) ٢ (٢٠_٣٠ سنه) ٣ (٣١_٤٠ سنه)
() ٤ (٤١_٥٠ سنه) ٥ (أكثر من ٥٠سنه)

٠٢ الحالة الاجتماعية:

- () ١ (عزباء) ٢ (متزوجة) ٣ (مطلقه) ٤ (أرمله)

٠٣ مكان الإقامة :

- () ١ (مدينة) ٢ (قرية) ٣ (بادية)

٠٤ اسم المحافظة

٠٥ المستوى التعليمي:

- () ١ (لا تقرا ولا تكتب) ٢ (ابتدائي) ٣ (إعدادي) ٤ (ثانوي)
() ٥ (دبلوم متوسط) ٦ (بكالوريوس) ٧ (دراسات عليا) .

٠٦ نمط الجريمة:

- () ١ (أخلاقيه) ٢ (قتل) ٣ (عنف) ٤ (غير ذلك)

٠٧ الوالدان :

- () ١ (مطلقان) ٢ (متوفيان) ٣ (إحداهما متوفى)
() ٤ (معا حاليا) ٥ (زواج ثاني للام) ٦ (زواج ثاني للأب)

٠٨ مهنة الوالد الحالي

٠٩ المستوى التعليمي للوالد:

- ١ () لا يقرأ ولا يكتب () ٢ () ابتدائي () ٣ () إعدادي
٤ () ثانوي () ٥ () كلية مجتمع () ٦ () جامعي
٧ () دراسات عليا.

٠١٠ مهنة الوالده الحاليه.....

٠١١ المستوى التعليمي للوالده:

- ١ () لا تقرأ ولا تكتب () ٢ () ابتدائي () ٣ () إعدادي () ٤ ()
ثانوي () ٥ () كلية مجتمع () ٦ () بكالوريوس () ٧ ()
دراسات عليا.

٠١٢ مهنة زوجك الحاليه.....

٠١٣ المستوى التعليمي للزوج:

- ١ () لا يقرأ ولا يكتب () ٢ () ابتدائي () ٣ () إعدادي () ٤ () ثانوي
٥ () كلية مجتمع () ٦ () بكالوريوس () ٧ () دراسات عليا.

٠١٤ عدد أفراد أسرته والديك.....

٠١٥ عدد أفراد أسرتك مع زوجك.....

٠١٦ علاقتك مع زوجك:

- ١ () وفاق () ٢ () خلاف

٠١٧ علاقتك مع والديك :

- ١ () وفاق () ٢ () خلاف

٠١٨ هل سبق لك الدخول إلى السجن :

- ١ () نعم () ٢ () لا

٠١٩ هل سبق أن دخل احد من أفراد عائلتك السجن :

- ١ () نعم () ٢ () لا

٠٢٠ إذا كانت الاجابه نعم من الذي دخل :

- ١ () الوالد () ٢ () الوالده () ٣ () الزوج

٤ () الأخ () ٥ () الأخت () ٦ () غير ذلك.

٠٢١ دخل الوالدين:

() ١ () اقل من ٢٠٠ دينار
() ٢ () من ٢٠٠_٤٠٠ دينار
() ٣ () من ٤٠٠_٦٠٠ دينار
() ٤ () أكثر من ٦٠٠ دينار

٠٢٢ دخل الزوج:

() ١ () اقل من ٢٠٠ دينار
() ٢ () من ٢٠٠_٤٠٠ دينار
() ٣ () من ٤٠٠_٦٠٠ دينار
() ٤ () أكثر من ٦٠٠ دينار

٠٢٣ ملكه سكن الوالدين:

() ١ () ملك
() ٢ () مستأجر.

٠٢٤ ملكه سكن الزوج:

() ١ () ملك
() ٢ () مستأجر.

٠٢٥ قيمه الإيجار الشهري

٠٢٦ تتلقى الأسرة أي مساعدات من الجمعيات الخيرية أو صندوق المعونة الوطنية :

() ١ () نعم
() ٢ () لا

٠٢٧ مهنة النزيله:

() ١ () تعمل
() ٢ () لا تعمل.

الرقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشده
١	ندمت على ما قمت به ولن اعود اليه مهما كانت الظروف				
٢	اشعر بالظلم واني في المكان الخاطئ				
٣	أكره نفسي بسبب ما قمت به				
٤	لا يهمني دخولي للسجن فهناك كثيرات مثلي				
٥	أشعر بكرهية المجتمع لي				
٦	أشعر بكرهية الأهل لي				
٧	تشعر أسرتي بالخزي والعار بسبب ما قمت به				
٨	أتمنى رؤية والدي				
٩	أتمنى رؤية زوجي				
١٠	أتمنى رؤية أخواني وأخواتي				
١١	أتمنى رؤية أولادي				
١٢	تقوم أسرتي بزيارتي بين الحين والآخر				
١٣	قمت بذلك بسبب حاجتي إلى المال				
١٤	قمت بذلك بدافع الانتقام واخذ الحق				
١٥	قمت بذلك بتحريض من الزوج				
١٦	قمت بذلك بتحريض من والدي				
١٧	قمت بذلك بتحريض من والدتي				
١٨	قمت بذلك بتحريض من صديقاتي				
١٩	قمت بذلك بتحريض من احد أخواني				
٢٠	اقضي وقت الفراغ أمام التلفاز				
٢١	قمت بذلك لاني بحاجة الى الاهتمام من داخل الاسره ولم أجده				
٢٢	اسرتي ساعدتني بعد قيامي بالجريمة ووقفت بجاني				
٢٣	صديقاتي يقمننا بنصحي بالابتعاد عن ما قمت به				
٢٤	أفضل الصديقة المحتشمة والملتزمة اخلاقيا وقانونيا"				
٢٥	قيامي بالجريمة كان الحل الامثل للتخلص من المشاكل والهموم التي تواجهني				
٢٦	أنظر إلى نفسي نظرة تشاؤم وإحساس بالنقص				
٢٧	قمت بذلك تقليدا" لصديقاتي				
٢٨	الاحتقار للنفس هو شعوري داخل السجن				
٢٩	أكره نفسي بسبب ما قمت به				
٣٠	أخاف الخروج من السجن				
٣١	أنتظر لحظة الخروج من السجن بشوق ولهفة				

Abstract

**Tahani Nasser Meqdadi, Feminist Crime in Jordanian Society -
Master Thesis, Yarmouk University, 2017, under
Supervisor: Prof. Dr. Abdul Aziz Khaza'aleh**

The study examined the fields related to women's crimes in Jordanian society through a field survey conducted by a representative of the inmates at the Center for the Reform and Rehabilitation of Women for their different personal and demographic characteristics. This study aimed to identifying the extent of the female crime in Jordanian society and identifying the motives and the reasons that lead women to commit crimes, and identify the types of crimes committed by women, in addition the identification of the most important areas where the crimes of women from urban, rural and Badia. finally "to identify the effects of the murder of the crime.

A sample questionnaire was designed to cover all areas of study. The statistical package for social sciences (SPSS) was used to analyze the study data. The study sample consisted of 165 women who had a criminal history and some of them were arrested on the basis of multiple crimes.

The results showed that the size of women's crime is increasing in Jordanian society. In their opinion on the reasons and motives that lead them to commit the crimes, they reached a medium level with an average of 2.015, and the effects of the crimes were high (2.17).

The most common crime pattern is the drug trade, theft, fraud and fraud followed by moral crimes, and the places of crime rise in the city to a large extent, and decrease in the valley and rural areas.